

# الحكومة العراقية

## وزارة الداخلية

مجموعة تحتوى على القوانين الآتية :  
قانون بلدية الايلات  
» الاسلحة

» الاقامة العراقي لسنة ١٩٢٣

» تاليف الجمعيات لسنة ١٩٢٢

» مراقبة امور الري والسداد لسنة ١٩٢٣

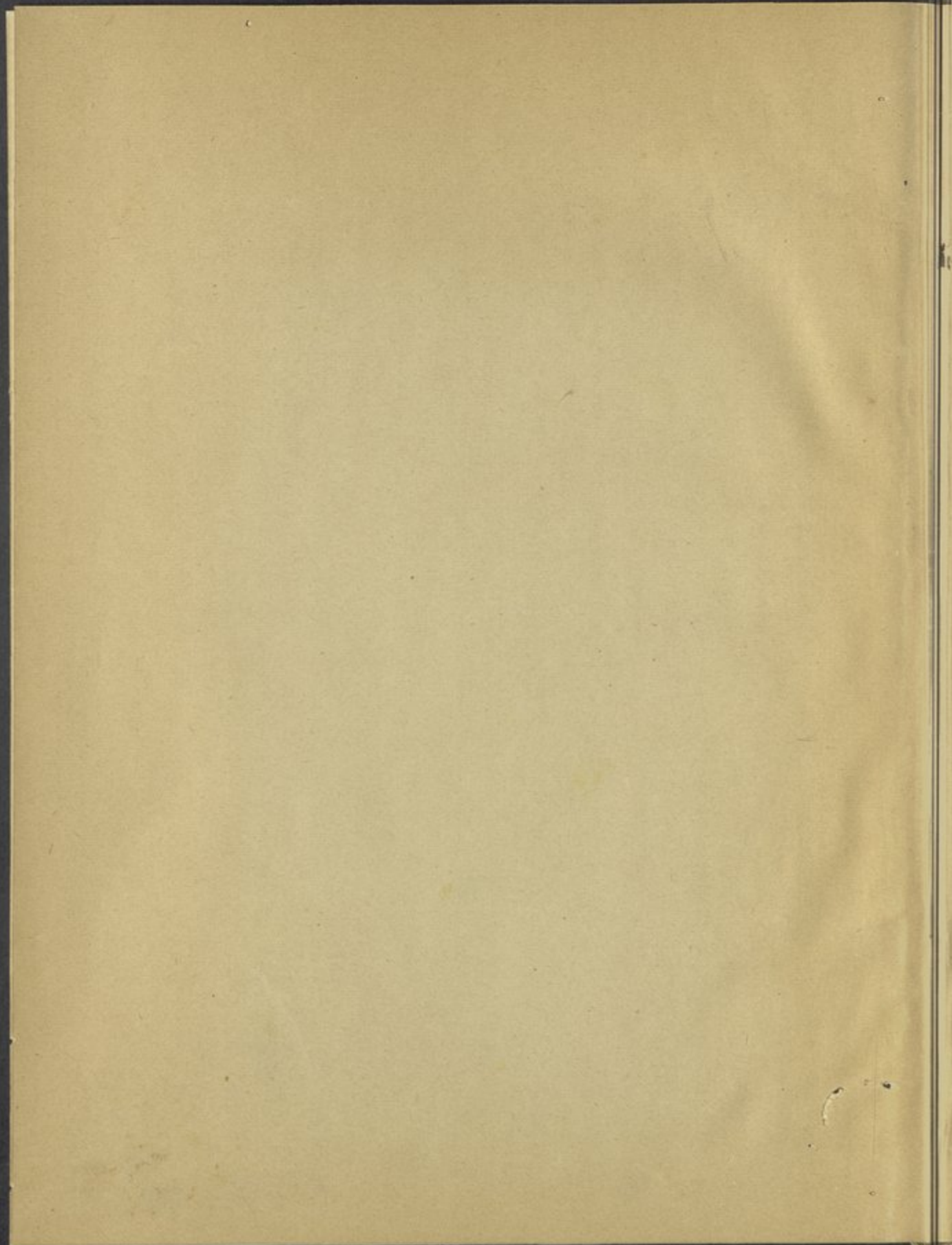
» تعديل قانون الري والسداد لسنة ١٩٢٤

الارادة الملكيه بتعديل قانون الري والسداد لسنة ١٩٢٤

قانون تعديل قانون الري والسداد لسنة ١٩٢٥







1872



Received of the  
University of Michigan  
Library  
the sum of  
Twenty Dollars  
for the purchase of  
a copy of the  
Report of the  
Board of Regents  
for the year  
1871-72

Wm. L. G. B. Co.  
1872



## قانون بلدية الايلات





تکالیف و کتابخانه

# قانون بلديات الايلات

الصادر في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٨٧ و ٢٧ رمضان سنة ١٢٩٤

## الفصل الاول

- المادة ١ — يجب ان يؤلف مجلس بلدي في كل مدينة و بلدة اما سلطات البلديات في النواحي فسينص عنها في قانون خاص.
- المادة ٢ — تقسم المدن الكبيرة بواسطة مجلس الادارة الى عدة مناطق بلدية وفقا لحجمها واحتياجاتها المحلية وبقدر الامكان تعتبر كل ٤٠ الف نسمة اساسا للتقسيم ويعين مجلس بلدي في كل منطقة ويجب ان يعتبر عدد النساء مساويا لعدد الرجال في الاحصاء.
- المادة ٣ — ان وظائف المجالس البلدية هي مراقبة الامور الانية والقيام بادائها :-
- (١) انشاء جميع المباني .
  - (٢) توسيع الشوارع والقيام باصلاحها .
  - (٣) انشاء الارصفة والمجاري (البوابع)
  - (٤) انشاء جميع موارد المياه العمومية والخصوصية وترميمها على حساب (المنتفعين) بها وعلى العموم جميع الامور المتعلقة بموارد المياه بشرط ان تدار الشئون المتعلقة بالآوقاف بموجب الاصول المعروفة .
  - (٥) هدم الابنية التي تقرر البلدية انها موجهة للخطر ومنع الخطر الناشئ عن ذلك .
  - (٦) تفتيش اقامة المباني العمومية وترميمها بموجب النظام الخاص بذلك .
  - (٧) الاتملاك لاجل توسيع الشوارع او للقيام بتحسينات وتنظيمات عمومية .
  - (٨) ادارة الابنية (والعرصات) الراجعة للبلدية ومبادلة هذه الابنية والمواقع بغيرها او تقسيمها او بيعها .
  - (٩) الدفاع امام المحاكم في القضايا التي تقام على ادارة البلدية واقامة الدعاوي لاجل المحافظة على حقوق البلدية .
  - (١٠) تحسين منظر البلدة وانارتها .
  - (١١) المحافظة على نظافة البلدة في جميع الاوقات بازالة الاقذار ونقلها (في البلدان التي ليست قائمة على شاطئ البحر) الى اماكن خارج البلدة مخصص لحفر آبارها لوضع هذه الاقذار .
  - (١٢) تسجيل جميع الاملاك غير المنقولة مع بيان قيمتها و ايراداتها واسماء اصحابها ووضع الرسوم الهندسية .
  - (١٣) تسجيل السكان الحاليين وتسجيل المواليد والوفيات .
  - (١٤) القيام با إنشاء الارصفة وتكبيرها وتخصيص رحبات (ميادين) في مواقع موافقة لاحتياجات الاهالي .
  - (١٥) المحافظة على الميادين والحدائق العمومية الحالية .
  - (١٦) تحسين طرق المواصلات العمومية .



(١٧) انشاء الاسواق في الفسحات الرحبة المطلقة الهواء الموافقة لذلك وتحسين هذه الاسواق .

(١٨) وضع التعريفات (الفيئات) لأجور المركبات والنقل ضمن الحدود البلدية وتفتيش الخيل والعربات

لأجل التأكد من حفظها دائماً في حالة حسنة وتخصيص مواقف (محلات لوقوف) الخيل والمركبات .

(١٩) المراقبة العمومية على الفنادق (محلات زول الغرباء والمسافرين) والقهاوي العمومية ومحلات الطرب

والرقص والغناء ومراسح التمثيل (التياروات) ومحلات الالعاب الرياضية والملاهي والاندية العمومية

التي تقام ضمن حدود البلدية . واما مراقبة وتفتيش الامور التي تقع ضمن منطقة اعمال دائرة الشرطة

والاداب العمومية فستبقى في يد ادارة (البوايس) الشرطة كما كانت سابقا .

(٢٠) اقامة محلات الاستحمام على الشواطئ البحرية ومنع الاستحمام في الخلاء .

(٢١) تفتيش قوارب (ابلام) اللواني من حيث سلامة ركوبها وعدد الركاب واخلق بحارتها (ملايحها) .

(٢٢) تفتيش المكاييل والوازين والمقاييس .

(٢٣) امان الحبز ووزنه وطريقة خبزه ونظافته وصحية الدقيق ونظافة الافران والعملة .

(٢٤) منع بيع لحوم الحيوانات الضعيفة او المصابة بمرض ووجوب تغطية اللحوم في دكاكين القصابين بقماش

دقيق ووجوب بناء المسالخ في مواقع موافقة ومنع ذبح الذبائح داخل المدن والملايان ومراقبة محلات

الجلود والمصارين وغيرها من المواث التي تبعث روائح كريهة وذلك للمحافظة على الصحة العمومية

ومنع بيع الاطعمة المفسدة بالصحة .

(٢٥) اخذ الاحتياطات اللازمة لصيانة الصحة العمومية كبناء المراحيض في اماكن موافقة والقيام دائماً

بنظافتها وتنظيف جميع الطرقات الخ .

(٢٦) انشاء المستشفيات وملاجي الفقراء واصلاحيات الاطفال والمدارس الصناعية لتثقيف العميان والحرس

واولاد الايتام والذين لامعين لهم . والاعتناء بالفقراء والمعوزين واعالة ذوي الفاقة والعسر العاجزين

عن العمل والقيام على خدمة هذه المعاهد مع مراقبة ايراداتها ومصروفاتها تعيين موظفيها وتبديلهم .

(٢٧) انشاء معدات اطفاء النار (الظلمبات) والنفوس والبلطات وسطول وبراميل الماء

والاعتناء الدائم بحفظ هذه المعدات في جميع الاوقات في حالة صالحة واماكن المعينة لها وتعيين رجال

المطافي (الحريق) .

(٢٨) استخدام المتسولين (الشحاذين) القادرين على العمل في اشغال موافقة واعالة غير القادرين على العمل

منهم لاجل وضع حد للتسول بالتدريج .

(٢٩) دفن الفقراء .

(٣٠) منع احداث ما يخل بالاداب العمومية في اماكن اللهو .

(٣١) جباية الايرادات والرسوم البلدية واتخاذها على المنافع البلدية حسب الاقتضاء .



(٣٢) منع احتكار البضائع وحجبها عن الجمهور .

(٣٣) سائر الامور التي من هذا القبيل والمتعلقة بالمنفعة العامة .

## الفصل الثاني

في

تأليف المجالس البلدية

المادة ٤ - كما هو مصرح في المادة ال ١٩ بتأليف المجلس من ٦ الى ١٢ عضوا بحسب جسامه البلده وعدد سكانها ويتنخب الاعضاء لمدة اربع سنوات ويجب ان يكونوا من الرعايا العثمانية ومن يملكون بيوت سكنى في الحلة التي فيها . وتعين الحكومة احد الاعضاء المنتخبة رئيسا للمجلس ويدفع معاش هذا الرئيس من ايرادات البلدية وخدمة الاعضاء تكون فخرية ويبدل نصف الاعضاء مرة في كل سنتين .

المادة ٥ - ان مهندس البلدية والطبيب البيطري يكونون اعضاء استشاريين في مجلس البلدية .

المادة ٦ - يعين للمجلس كاتب وامين الصندوق وعدد من الجاوشية بقدر احتياج المجلس اليهم وبغير امين الصندوق في كل سنتين .

المادة ٧ - لا يجوز لشخص ما ان يكون عضوا في مجلسين اثنين في وقت واحد .

المادة ٨ - ان كاتم اسرار المجلس وامين الصندوق يكونان من الموظفين برواتب وعلى امين الصندوق ان يقدم ضمانة .

المادة ٩ - يجب ان يجتمع المجلس مرتين في الاسبوع على الاقل ولكن يمكن ان يلتئم اكثر من ذلك بدعوى من الرئيس .

المادة ١٠ - يقوم اكبر الاعضاء سنا مقام الرئيس في غيابه .

المادة ١١ - لا يجوز الشروع في المباحثات ما لم يكن عدد الاعضاء الحاضرين اكثر من نصف مجموع اعضاء المجلس بواحد او اكثر وتؤخذ القرارات بموجب اكثرية الاصوات واذا تساوت الاصوات يكون للرئيس او لنائب الرئيس الصوت الترجيحي . ويجوز اخذ الاصوات بالاقتراع السري بناء على طلب اي عضو من اعضاء المجلس .

المادة ١٢ - ان الرئيس مسئول عن ادارة شئون المجلس بموجب الاصول والنظام . اما كاتم اسرار المجلس فيكون مسئولا عن ضبط جميع المراسلات والحسابات .

المادة ١٣ - يجب في ابتداء كل جلسة تلاوة مقررات الجلسة السابقة بصوت عال والتوقيع عليها من جانب الرئيس والاعضاء الذين حضروا تلك الجلسة .

المادة ١٤ - اذا دعي المجلس دعوة كتابية لعقد جلسة وانصرفت الجلسة مرتين على التوالي لعدم حضور العدد الكافي قانونا من الاعضاء فعند التمام الجلسة للمرة الثالثة بصوت الاعضاء الحاضرون ويجب قبول قرارهم بصرف النظر عن عددهم .

المادة ١٥ — ان كل عضو يتغيب بدون عذر شرعي اثناء ثلاث جلسات على التوالي يعد كأنه استعفى من عضوية المجلس وإذا خلا مركز عضو في المجلس بوفاة احد اعضاءه او باستعفاء احدهم يجلس في المركز الخالي ذلك الشخص الذي نال الاكثية الثانية من الاصوات اثناء الانتخابات الاخيرة .

المادة ١٦ — يجب ان لا تزيد النفقات في صرف مرتبات الموظفين واججار الدائرة و ثمن ادوات الكتابة ( قرطاسية ) والوقود وغير ذلك من المصارف المتفرقة عن عشر ايرادات البلدة او على خمسها على الاكثر وذلك موقت فقط .  
المادة ١٧ — ان كاتم اسرار البلدية مسئول عن حفظ جميع الاوراق والسجلات المتعلقة بمراسلات المجلس وحساباته .

## الفصل الثالث

في

انتخاب اعضاء البلدية

المادة ١٨ — ان حق التصويت في انتخابات البلدية يكون لكل فرد من سكان احدى المدن او البلدان تمت فيه الصفات الاتية :- ان يكون قد اكمل السنة الخامسة والعشرين من العمر . ان يكون مالكا في المدينة او البلدة المقيم فيها اموالا غير منقولة ببلغ ما يدفع عنها سنويا من ضرائب الوركو خمسين غرشا . ان يكون من الرعايا العثمانيين وان يكون حائز لجميع حقوق المدنية والشخصية ولم يكن قد حكم بجناية ما .

المادة ١٩ — يجب ان تتوفر الصفات الاتية : الاشخاص الذين يرشحون انفسهم لعضوية المجلس .

( ١ ) ان يكون من سكان المدينة او البلدة ويملك فيها اموالا غير منقولة .

( ٢ ) ان يكون من الذين يدفعون للحكومة مالا يقل عن ١٠٠ غرش في السنة من ضريبة الوركو .

( ٣ ) ان يكون فوق الثلاثين من العمر .

( ٤ ) ان يكون من الرعايا العثمانيين وقادر اعلى الكلام باللغة التركية .

( ٥ ) ان يكون مالكا حواسه بتمامها

( ٦ ) ان لا تكون مهنته الخدمة الخصوصية في البيوت ونحوها .

( ٧ ) ان يكون مالكا لجميع حقوقه المدنية والعمومية طبقا لنصوص قانون الجزاء .

( ٨ ) ان لا يكون من الذين افلسوا ولم يسترجع اعتباره .

( ٩ ) ان لا يكون قد سبق الحكم عليه بالسجن لمدة سنة او اكثر او بعقوبة اخرى تقابل ذلك بناء على

جناية او جنحة .

( ١٠ ) ان لا يكون قد سبق الحكم عليه بالتشرد .

( ١١ ) ان لا يكون مستخدما عند حكومة اجنبية ولو بصورة مؤقتة .

( ١٢ ) ان لا يكون مدعيا تابعة احدى الدول الاجنبية .



- (١٣) ان لا يكون من موظفي البلدية .  
(١٤) ان لا يكون من متعهدي [قنطرجية] البلدية او كفيلا لأحد هؤلاء المتعهدين .  
(١٥) ان لا يكون ملتزم ما لجناية اي ضريبة او رسم .  
(١٦) ان لا يكون من القوة العاملة في الجيش او من رجال الشرطة [جندرمه] .  
(١٧) ان لا يكون حاكما في البلدة او في المدينة التي يسكنها .

المادة ٢٠ -- يبدأ الانتخاب في شهر ديسمبر من كل سنة انتخابية وتنتهي في آخر شهر فبروري بموجب الشروط الاتية.  
المادة ٢١ -- في اوائل شهر ديسمبر من كل سنة انتخابية يكلف الأئمة والقسوس والخابهون ومختارو المحلات ان يؤلفوا لجنة انتخابية لمراقبة الانتخابات ويطلب من كل واحد منهم ان يرشح شخصين من المعبرين الذين لهم حق التصويت ثم يدعى جميع هؤلاء الى مركز الانتخاب وعند حضور مالا يقل عن عشرين منهم يقرع لانتخاب عشرة رجال من بينهم وتؤلف لجنة للانتخاب من عشرة الذين اصابهم القرعة ويجب ان تكون هذين اللجنته قبل اليوم العاشر من الشهر المذكور على الاكثر رئاسة رئيس المجلس البلدي .

المادة ٢٢ -- اذا استقال عضو منتخب بالقرعة من احدى اللجان الانتخابية فيقرع من جديد بين الذين لم تصبهم القرعة سابقا والذي تصبه القرعة منهم يشغل مكان الاول .

المادة ٢٣ -- تحضر اللجنته الانتخابية قائمتين احدهما تحتوي على اسماء الاشخاص الموجودين في المدينة او البلدة الذين لهم حق التصويت والاخرى باسماء اولئك القابل انتخابهم لعضوية وبعد فحص سجل الممتلكات تراجع اللجنته المذكورة هاتين القائمتين في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما على الاكثر وفي اليوم الخامس والعشرين من الشهر تعلق صور من هاتين القائمتين على ابواب جميع الجوامع ومحلات العبادة وتبقى معلقة على هذا الوجه مدة ثمانية ايام ويناط امر محافظتها الى (البوليس) الشرطة .

المادة ٢٤ -- اذا اعترض اثناء الثمانية ايام التي تعاق فيها القائمتان بموجب المادة ال ٢٣ السابقة احد الاشخاص على افعال ذكر اسمه في القائمتين المذكورتين او احدهما تصفي اللجنته الانتخابية الى اعتراضه وتندقق فيه وتصحح القائمة اذا اقتضى الامر ذلك . اما الاعتراضات التي ترد بعد تلك المدة فلا يلتفت اليها .

المادة ٢٥ -- ان الاعتراضات التي تقدم مدة الثمانية ايام العينه يجب على اللجنته الانتخابية فحصها والحكم فيها في ظرف ثمانية ايام من تاريخ تقديمها .

المادة ٢٦ -- ان الشخص الذي لا يقبل بحكم اللجنته الانتخابية يجوز له استئناف دعواه الى محكمة البداية في ظرف عشرة ايام ويسقط حق الاستئناف بعد المدة المذكورة .

المادة ٢٧ -- يجب على محكمة البداية بت الحكم في الدعاوي المستأنفة في ظرف ثمانية ايام .

المادة ٢٨ -- يجب على اللجنته الانتخابية ان تقيّد في سجلها الخاص جميع مباحثاتها من تاريخ تأليفها الى انتهاء اعمالها .



المادة ٢٩ — قبل تعليق القوائم على نحو ما هو منصوص عليه في المادة ال ٢٣ بخمسة ايام ينشر بلاغ — كما هو مبين اعلاه — عن تعليق القوائم وشروط الاعتراض في الاستئناف ويجب ان يبين فيه ان الانتخابات ستبدي في اليوم الاول من شهر فبراير ويعين التاريخ الذي يجب على مننخي كل من المحلات ان يحضروا فيه .

المادة ٣٠ — عند ابتداء الانتخابات الاولى يكتب كل واحد من المنتخبين على قطعة من الورق اسماء عدة اشخاص بقدر عدد الاعضاء الذين يجب ان يتألف منهم المجلس البلدي . واما في الانتخابات التالية فنصف هذا العدد فقط ليقوموا مقام الاعضاء المنسحبين ( انظر المادة ال ٢٤ ) ثم يوقع المنتخب على تذكرة الانتخاب بأمضاه او ختمه و يضعها في ظرف محتوم ويلقيها في صندوق تذاكر الانتخاب ويكون لهذا الصندوق قفلا يفتح بمفتاحين مختلفين وفيه شق ضيق بحيث يمكن الفاء تذاكر الانتخاب منه الى الداخل ويحفظ الرئيس اثناء مدة الانتخاب احد هذين المفتاحين ويحفظ الاخر العضو الاكبر سن بين اعضاء اللجنة الانتخابية .

المادة ٣١ — اذا لم يكن احد المصوتين الحضور للتصويت فله الحق كتابة من محله وفي هذه الحالة يجب عليه ان يضع تذكرة الانتخاب في ظرف محتوم ويكتب على ظاهره اسمه وعنوانه ويرسله الى اللجنة الانتخابية وعندما تأتي نوبة المصوتين الاخرين من سكان محلة الشخص المصوت كتابة تقابل اللجنة الانتخابية الاسم المكتوب على ظاهر الظرف يسجل المصوتين وتاتي ذلك غير مقفوض في صندوق تذاكر الانتخاب .

المادة ٣٢ — لا تقبل الاصوات التي تقدم بعد اقضاء مدة الانتخابات [ عشرة ايام ]

المادة ٣٣ — تستلم الاصوات [ تذاكر الانتخاب ] وتاتي في صندوقها من اليوم الاول الى اليوم العاشر من شهر فبراير وعند نهاية العشرة ايام يفتح الصندوق وتعد الاصوات وتفيد بالترتيب في سجل على حدة واذا وجدت تذكرة انتخابية لا يمكن فهم مضمونها او معرفة اسم الموقع عليها فتسقط من نظر الاعتبار وبعد ذلك يحرر بيان باسماء الذين نالوا اكثرية الاصوات ويرسل الى ولاية الامور قبل اليوم الخامس عشر من شهر فبراير وبعد تقديم اسمائهم في سجلات مجلس الادارة تعطى لكل واحد منهم شهادة رسمية من الحكومة اثباتا للصحة تعيينه .

المادة ٣٤ — عند حلول وقت الانتخابات الثانية تتلى اسماء الاعضاء الذين انتخبوا في الانتخابات الاولى في حضور اعضاء المجلس واعضاء اللجنة الانتخابية وينسحب من المجلس نصف الاعضاء وهم الذين تقع عليهم القرعة وبعد ذلك ينسحب اولئك الاعضاء الذين اتموا مدة عضويتهم .

المادة ٣٥ — حسب نص المادة ال ٧ لا يجوز لشخص ما ان يكون عضوا في مجلسين بلديين او اكثر في وقت واحد فاذا ظهر ما يخالف هذه المادة في احد المنتخبين اثناء الانتخابات يكلف ان يختار احدى العضويتين في ظرف ثمانية ايام .

المادة ٣٦ — يجوز اعادة انتخابات الاعضاء الذين قد اتموا مدة عضويتهم .

المادة ٣٧ — على اللجنة الانتخابية ان تحضر قائمة تحتوي على اسماء ضعف الاعضاء الذين انتخبوا وترتيب الاسماء في هذ



القائمة بحسب عدد الاصوات التي نالها كل من هؤلاء المرشحين الاكثر فالأكثر وبين امام كل من هؤلاء المترشحين عدد الاصوات التي نالها ثم تعلق هذه القائمة في قاعة المجلس البلدي لأجل المراجعة .

المادة ٣٨ - تراجع القائمة المشار اليها في المادة ال ٣٧ عند استعفاء احد اعضاء او وفاته فيحل محل العضو المستعفي او المتوفي ذلك المرشح الذي نال الاكثرية الثانية من الاصوات ولم ينجح في الانتخاب ويبقى العضو الجديد في المركز المنحل الى نهاية مدة لعضو المستعفي او المتوفي .

## الفصل الرابع

في

واردات البلدية

المادة ٣٩ - واردات البلدية هي : -

( ١ ) الضرائب المخصصة للبلديات من قبل الحكومة والضرائب المعتادة والغير المعتادة التي تفرض وتجب بموجب ارادة سنية .

( ٢ ) خالص اثمان ما يباع من الاراضي الزائدة بعد اصلاح الطرق والمسالك او اعادة تخطيطها ورسم اشرافية الذي يؤخذ من الاشخاص الذين ينتفعون من هذا الاصلاح .

( ٣ ) الغرامات المالية التي يسمح للبلدية فرضها .

( ٤ ) الرسوم المتفرقة التي تركز للبلديات مثل رسوم القبانية والكيل ورسوم القنطرات ورسوم الذبحية ورسوم بيع الحيوانات .

( ٥ ) الاكتتابات والهبات التي يكتب بها للبلديات او توهب لها .

المادة ٤٠ - عند امتناع احد الاشخاص عن دفع المستحق عليه للبلدية تتخذ التدابير الآتية : -

( ١ ) اذا كان المدين موظفا رسميا او غيره من الموظفين العموميين او اذا كان من ملازمي الرسوم او ممن لهم دين على خزانة الحكومة يقطع المبلغ المستحق عليه من معاشه او من الاموال الاخرى المستحقة له من الخزينة ( ٢ ) اما في غير الاحوال المذكورة اعلاه فاذا كان المدين يملك بيتا او دكانا او ابي ملك اخر من الممتلكات غير منقولة وحل وقت ايجارها فلا يسمح للمستأجر ان يدخل اثاثه الى المحل .

( ٣ ) واذا رغب المدين في البيع لا تجري المعاملات المعتادة على البيع بل يؤجل تنفيذها الى ان يحصل منه المبلغ المستحق عليه ولكن اذا اراد المستأجر ان يدفع الضرائب الميعنة الى ذلك الملك يسمح له بذلك واذا لم تكفي هذه الوسائل لتحصيل الدين بسهولة يرسل المجلس البلدي للمدين اعلانا يحذره فيه بانه اذا تأخر عن دفع المبلغ المستحق عليه بظرف ثمانية ايام من تاريخ الاعلان او لم يقدم ضمانا او افياء على دفع المبلغ لمدة شهر واحد يباع المجلس البلدي الامر الى الساطة المحلية وبالق القبض على المدين ويستوفي منه المبلغ المستحق .

المادة ٤١ — تهيئ البلدية في كل سنة ميزانية لاراداتها ومصروفاتها ثم يوقع عليها المجلس ويرسلها الى مجلس الادارة وبعد فحصها والتأكد من صحتها بواسطة الجمعية حسب الطريقة المشروحة في الفصل السادس تحفظ كقيود ويجب ان تكون الجباية والصرف طبق الميزانية .

## الفصل الخامس

في

وظائف رئيس المجلس البلدي

المادة ٤٢ — يقوم الرئيس بالأمور الآتية

- (١) يرأس جلسات المجلس التي تعقد مرة كل اسبوعين .
- (٢) يدعو المجلس الى عقد جلسات فوق العادة حسب ما يترآى له .
- (٣) يعين الموظفين والجواريش في مراكزهم بعد الحصول على مصادقة المجلس .
- (٤) ينفذ جميع قرارات المجلس التي هي ضمن سلطة المجلس
- (٥) يستحصل بواسطة المرجع الخاص تصديقا من مجلس الادارة على مقررات المجلس البلدي التي تتوقف على التصديق المذكور .
- (٦) يصدر البلاغات والاعلانات بخصوص الامور البلدية وينفذها .
- (٧) يعد الميزانية السنوية في حينها ويعرضها على المجلس ويحجي الرسوم وينفقها طبقا لقرارات المجلس رض من حدود الميزانية المصادق عليها بموجب المادة ال (٤١) .
- (٨) يوقع مع المجلس على جميع المقاولات المنعقدة بأسم المجلس وبموافقته .
- (٩) يقدم للمجلس خلاصة شهرية بالدخل والخرج [ الواردات والمصروفات ] ويقدم ايضا خلاصة مثلها في نهاية السنة .
- (١٠) ينشر في جريدة الولاية الرسمية الميزانية السنوية وخلاصة الواردات والمصاريف الفعلية .

المادة ٤٣ — ان الذين يرتكبون الجرائم البلدية الواقعة تحت احكام الفصل الثاني من قانون العقوبات او الذين يعصون الاوامر البلدية يحاكمون ويعاقبون امام المجلس البلدي اما في ايام التي لا يكون المجلس البلدي منعقدا فيها فيحاكمون ويعاقبون امام لجنة تؤلف من رئيس البلدية وكاتم اسرارها ومهندسيها .

وظائف المجلس البلدي

المادة ٤٤ — وظائف المجلس البلدي هي : —

- (١) البحث في المسائل المتعلقة في الواجبات العمومية المبينة في المادة (٣) وفيما يحال الى البلديات من الشؤون



- بموجب نظام الايالات ونظام انتخاب النواب واعطاء القرارات بشأنها .
- ( ٢ ) فحص الميزانية المعتادة وغير المعتادة والحسابات السنوية والمصادقة عليها .
- ( ٣ ) تفتيش القيود والسجلات المتعلقة بالامور المالية .
- ( ٤ ) تعيين طريقة صرف المبلغ المعين صرفها في الميزانية والغرض من صرفها .
- ( ٥ ) القرار على المسائل المتعلقة بأدارة املاك البلدية وتقسيمها ومبادلتها وبيعها وشراؤها .
- ( ٦ ) تخصيص كل من المحلات المختلفة بما تحتاج اليه من الابنية والمشاريع الاخرى النوي القيام بها كل سنة .
- ( ٧ ) اجراء المزايدات او المناقصات العلنية بموجب النظمات .
- ( ٨ ) فحص جميع المفاولات والعقود التي يعقدها المجلس والمصادقة عليها .
- ( ٩ ) فحص الاقتراحات التي يعرضها الرئيس لاجل تعيين الموظفين او عزلهم ضمن حدود الميزانية المصدقة التي يعين فيها عدد الموظفين ورواتبهم واذا كانت اقتراحات الرئيس مرضية يصادق المجلس عليها .
- ( ١٠ ) فحص حسابات الواردات والمصروفات مرة كل شهر باتخاذ الخلاصة الشهرية فائدة لذلك ومراجعة الرصيد الباقي في اليد ( يعني فضلة الواردات ) .
- ( ١١ ) القيام بمراقبة تخطيطات المهندس مراقبة فعلية .

#### كاتم اسرار البلدية

المادة ٤٥ — ان واجبات كاتم اسرار البلدية هي القيام بالمراسلات والحسابات والمحافظة على جميع اوراق وسجلات المجلس وترتيب جميع السجلات الخاصة للمجلس .

#### مهندس البلدية

المادة ٤٦ — ان واجبات مهندس البلدية هي القيام بما يعهد اليه من الاعمال والمشاريع المتعلقة بالطرق والابنية والامور الفنية بوجه العموم والمحافظة على جميع الرسوم وخرائط التخطيط والاوراق الفنية التي تعملها البلدية او ترد اليها من الخارج .

#### ( شعبة الاملاك واحصاء النفوس )

المادة ٤٧ — واجبات هذه الشعبة هي : —

- ( ١ ) ان تقيّد في سجل الخاص جميع انواع الابنية الواقعة ضمن البلدة مع بيان اسم الشارع ورقه وماهية الملك وقيّمته واسم صاحبه وان تقيّد في سجل الخاص اخر سكان المدينة او البلدة .
- ( ٢ ) ان تسجل ايضا اولاً فراغ وانتقالات وافراغها الاملاك من ابنية وعرصات او بيعها وثانياً للواليد والوفيات .

كاتب العقود

(الفنطرات)

المادة ٤٨ — ان واجبات كاتب عقود - هي عقود الایجار التي تعقد بخصوص الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية بموجب نظام خاص (نظام ١٥ ابريل سنة ١٨٨٢) والمعدل اول شباط سنة ١٣٢٩ وتقبل هذه العقود في سجله وان يقدم بيانات (بوصلات) ممضاة او مختومة بالرسم الواجب دفعها الى صندوق البلدية وان يقدم الى المجلس في نهاية كل شهر خلاصة من سجلاته مبينا فيه عدد المعاملات التي وقعت اثناء الشهر ثم يضبط حساباته بمقابلتها مع مقبوضات الخزينة ويحصل قيمة البيانات السالفة الذكر ويستحصل توقيع امين الصندوق على سجله وفي البلدات الصغيرة يقوم كاتب اسرار البلدية بواجبات كاتب العقود وذلك فوق واجباته المعتادة .

واجبات امين الصندوق

المادة ٤٩ — على امين الصندوق ان يقدم ضمانا وافية وهو الذي يقبض ايرادات البلدية ويدفعها ويحجب نايه كل مساء ان يقدم الى الرئيس خلاصة بالواردات والمصروفات مفصلة بموجب الابواب المختلفة مبينا فيها مقدار النقد الموجود في الصندوق ولا يجوز دفع مبالغ ما الا بأمر موقع عليه من الرئيس ومخض ومؤرخ من قبل كاتم الاسرار

## الفصل السادس

في

الجمعية البلدية

المادة ٥٠ — يجتمع المجلس البلدي مع مجلس الادارة مرتين كل سنة ليؤلف الجمعية البلدية .

المادة ٥١ — تعين الجمعية الرئيس ووكيله ويقوم وكيل الرئيس باعمال الرئيس مدة غيابه .

المادة ٥٢ — وتنعقد الجمعية مرتين كل سنة عند دعوة رجال السلطة المحلية ولا تستغرق الدورة الاولى من انعقادها اكثر من ١٥ يوما في ابريل لكي تجتمع وتفحص مصروفات المجلس البلدي في السنة الماضية وحساباته وكل شيء يتعلق بها والتصديق عليها .

والدورة الثانية تعقد في شهر نوفمبر لتفحص وتصدق على ميزانية بودجة السنة المقبلة والاشغال العمومية المنوي القيام بها خلال هذه السنة .

المادة ٥٣ — للجمعية الحق في فحص الحالة العامة للبلدية وفي ارسال تقرير الى الوالي للمناقشة فيه امام مجلس الولاية العام وفي جميع الاصلاحات والتغييرات في النظم التي يراها موافقة ومستحسنة . وجميع القرارات التي توافق عليها الجمعية فيما يخص بالميزانية والحسابات والاشغال العمومية تباثها الحكومة المحلية الى المجلس العام بعد انقضاء الجمعية وحينئذ تنفذ .



و جميع التقارير المتعلقة بالتغييرات المنوبة في المنظمات وشراء الاملاك غير المنقولة التي يجب الحصول عليها للمصلحة العامة بموجب النظام الخاص بذلك . يجب ايضا ارسالها الى الوالي للمناقشة فيها امام مجلس الولاية العام .

المادة ٥٤ - لا يمكن ان تصدر الجمعية اي قرار في اي موضوع ما لم يكن عدد الاعضاء الحاضرين زائدا عن نصف المجموع الكلي لاعضاء الجمعية بواحد او اكثر وعلى كل حال فاذا كان سبق طلب حضور الاعضاء مرتين ولم يحضر منهم العدد الرسمي المقدر لمباشرة الاعمال فان قرارات الاعضاء الحاضرين في هذه المرة الثالثة التي انعقدت فيها الجمعية تكون نافذة مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين .

المادة ٥٥ - يبت في جميع قرارات الجمعية بحسب اغلبيه الاراء وعند تساوي الاراء يرجح طرف الذي فيه الرئيس .

## الفصل السابع

في

وظائف جواريش البلدية

المادة ٥٦ - في كل بلدية يجب تعيين مفتش وعدد من الجواريش حسب ما تقتضيه اهمية البلدة .

و-معها وهؤلاء يقومون باعمالهم داخل حدود منطقة البلدية تحت اشراف المفتش .

المادة ٥٧ - ويجب ان يكون المفتش والجواريش من الرعايا العثمانيين وينبغي ان يكون المفتش قادرا على القراءة والكتابة

وفي صحة جيدة واعضائه سائمة ولم يحكم عليه بجناية ما ويجب ان يقدم ضمانا

ويجب ترجيح الذين يرخصون من الجيش على غيرهم ممن يتساوون معهم فيما عدى ذلك . واما المفتشون الذين

سبق وجودهم في الخدمة وهم اميون فيجب ان لا يعزلوا جميعا مرة واحدة وان يكن تدريجيا .

وفي المستقبل يجب ان لا يعين في الوظائف الحالية الا من كان قادرا على القراءة والكتابة .

المادة ٥٨ - وعند وجود وظيفة خالية لا أحد المفتشين يجب ان لا يعين بها اي طالب خارجي متى وجد جوارش كف

للاقيام باعمال هذه الوظيفة فينبذ بعقد امتحان الجوارش الذي يفوق على الاخرين من اقرانه بالقراءة والكتابة

ومعرفة قانون البلدية يعين في هذه الوظيفة .

المادة ٥٩ - ان المفتش والجواريش يقومون بالوظائف التي يخصصها لهم من قبل رئيس المنطقة البلدية التي يرتبطون بها

فيراقبون تنفيذ القوانين والنظامات بكل عناية ويرسلون الى المجلس كل من يخالف هذه القوانين والنظامات

مشفوعا بتقرير عن جرمته وعند الضرورة فلا بأس من الاستعانة برجال الشرطة (بوليس) وعند نشوب

حريق يبلغون اقرب مركز للبوليس ويتوجهون سرعيا الى محل الحريق ويشرفون على السقائن لكي

يستغلوا بهمة ونشاط ويبذلون جهدهم في وقاية الجمهور من الخسائر والخطر .

المادة ٦٠ - ويجوز للمفتش والجواريش الدخول في الخانات والحمامات والمخازن والدكاكين والمرايح وميادين الالعاب

والقهاوي واما كن الكازينو وما شابه ذلك من المحلات لكي يفتشوا او يحققوا عن اي امر يدخل في دائرة

وظائفهم وفي اثناء تأدية اعمالهم يكره ان يدخلوا اي محل آخر يتردد اليه الجمهور للاشغال العامة .

المادة ٦١ - يجب على الجوارش ان يطوفوا ضمن مناطقهم المعينة لهم وتنفيذ اعمالهم بحالة مرضية ويمنعون من التدخين في الشوارع وحمل الشمسيات والعصي في ايديهم ولا يجوز لهم الكلام مع اي انسان في الشوارع الا اذا كان ذلك متعلقا بتأدية وظائفهم ولا يسوغ لهم ان يجلسوا في محل للمسكرات ( ماينانات ) او القهاري او اماكن الكازينو لكن يسمح لهم بالجلوس داخل القهاري طلبا للراحة .

## الفصل الثامن

فما يجب على البلدية منعه

المادة ٦٢ - على المجلس البلدي ان يمنع ما يأتي : —

- ( ١ ) الاهالي او الكنائس من القاء الاقذار في الشوارع او الميادين .
- ( ٢ ) استعمال المواعين النحاسية غير المبيضة في المطاعم ودكاكين الطباقين
- ( ٣ ) استعمال القوط والمناشف القذرة وما اشبه في الحمامات .
- ( ٤ ) اطلاق الماء او اقذار البوايع من البيوت او الدكاكين الى الشوارع .
- ( ٥ ) بناء المداخل اعلى من سطوح الابنية .
- ( ٦ ) فتح مجاري المياه او البلايع بدون رخصة من البلدية .
- ( ٧ ) الحاق الضرر بمجري المياه العمومية والاييب او بمنفيات الغاز يكشفها او بغير ذلك من الطرق .
- ( ٨ ) نقل جلود الانعام على ظهور الحيوانات بدون تغطيتها عند عدم وضعها في الافصاص .
- ( ٩ ) وضع موازين المأكولات كالاطباق والصواني والبراميل والسلال والرزم وغيرها من المواد في الشوارع مملوءة او فارغة على السواء .
- ( ١٠ ) وضع مواقد الفحم او دقات الدكاكين بارزة في الطريق .
- ( ١١ ) ترك دواليب عرض البضائع او مناخذ الصيارفة بارزة الى خارج حدود الدكاكين .
- ( ١٢ ) وضع الكراسي والمقاعد خارج القهاري والخانات وما اشبه ( مهما كان عرض الشارع ) جلوس الزبائن بدون رخصة من دائرة البلدية .
- ( ١٣ ) اقامة الخيام ( الجوادير ) والاكواخ والسقائف والاطباق في الشوارع وبيع الاطعمة او ذير ذلك فيها او عليها .
- ( ١٤ ) طبخ اللحوم او غير ذلك من انواع المأكول في مقدم الدكاكين ( اي القسم الامامي منها ) في افران او مواقد سيارة .
- ( ١٥ ) تشييد الميازيب ( المزاريب ) والمداخل بأرتفاع اكثر من اللازم .



(١٦) ترك قاذورات الأبار والبوايع وغير ذلك من العثرات ملقاة في الطرق او نقل القاذورات المذكورة في اداني مكشوفة .

(١٧) ذبح الاغنام او البقر او المعجول المصابة بمرض او الضعيفة او السملان ( طليان ) التي عمرها اقل من شهرين او المعجول اتى عمرها اقل من اربعة اشهر وقنص طيور الصيد او بيعها قبل اليوم الخامس عشر من شهر او كست او بعد نهاية فبراير .

(١٨) نفخ صدور الدجاج او الأوز او الدجاج الهندي وما اشبه وبيعها في هذه الحالة .

(١٩) بيع اللحوم او الاسماك الرديئة او الفاسدة او المتعفنة او الأثمار او المواد الغذائية او غير ذلك من المأكولات غير الناضجة او الفاسدة او القهوة او الدهن المغشوش او ما اشبه او الخبز الناقص الوزن الموضوع بخميرة رديئة ( فاسدة ) سواءً بيع في الشوارع او الدكاكين .

(٢٠) اقامة المضلات ( التنتات ) امام الدكاكين على علو اقل من خمسة اذرع وترك هذه المضلات مبسوطة اثناء الليل .

(٢١) تكسير الحطب في الشوارع بحيث يتعرض للمارة في سبيلهم .

(٢٢) سوق الحيوانات على ارضة الشوارع او ترك الحيوانات تعدو في الشوارع او اغمال ربط الحيوانات المحملة او غير المحملة بعضها الى بعض وتركها تتجول في الشوارع .

(٢٣) ركوب حيوانات الحمل وضرب الحيوانات .

(٢٤) ترك احمال الحديد او الخشب تنسحب على الارض .

(٢٥) حمل الاحمال ليلا في شوارع غير منارة .

(٢٦) تحميل الحيوانات المجروحة او العرجاء او الهالكة .

(٢٧) تحميل الخيول السليمة اكثر من مائة وعشرين حقة والحمير السليمة اكثر من ستين حقة .

(٢٨) حفظ المواد المضرة بالصحة العمومية كالجلود والقرون والخرق الرطبة وما اشبه من المواد المؤذية في الحانات والدكاكين .

(٢٩) القاء الاسمدة ( الاقذار الحيوانية ) في الشوارع او عند اسفل الجدران ( الحيطان ) .

(٣٠) بسط الكياس او الجلود امام دكاكين باعة الأثمار والبقالين وما اشبه ذلك .

(٣١) شد الحبال ومدّها امام الدكاكين بعرض الشارع ليشعر عليها الغسالون والصباغون والقصارون الثياب ونحوها من اشياء لاجل تخفيفها .

(٣٢) طبخ اللحوم في المقالي وما اشبه وبيعها في الشوارع .

(٣٣) حفظ القش والنجارة او غير ذلك من المواد السهلة للاشتعال والمواد المضرة بالصحة في دكاكين الخبز والحلويات التي ليس لها سرداب او في مكان آخر لا توافق عليه البلدية .

(٣٤) اطلاق اللواشي او الاغنام او الماعز من الحيوانات او سوقها بدون قيود في الاماكن التي لا توافق

عليها البلدية وربط الاغنام او الحيوانات الاخرى امام الدكاكين

(٣٥) الاستحمام في الخلاء .

(٣٦) جميع الامور الاخرى المشابهة بطبيعتها لما مر ذكره وما يجب على البلدية منعه .

## الفصل التاسع

في

واجبات البلدية

المادة ٦٣ — ان من واجبات البلدية ان تتعهد بتنفيذ الشروط الاتية وما يشبهها . يجب وضع الاخشاب والحجارة والكلس و ( الجص ) ولوازم انشاء الابنية وزميتها في البساتين او افنية المنازل او ( اذا وافق صاحب الارض ) في ارض خالية بالقرب من محل البناء او الترميم واذ اتقدر ذلك يجوز وضعها في الطريق مقابل البناء بشرط ان لا تشغل اكثر من ذراع واحد من عرض الطريق ويجب اذ ذاك حفظها ضمن ان جميع الحجارة او التراب او الرزم او غير ذلك من المواد التي تبقى في الشارع بسبب حريقة او غير ذلك من الاسباب يجب على صاحبها ان ينقلها في الحال .

يجب احاطة جميع الاراضي الخالية من البناء بجدار او سياج واذا استوجب فتح بلوعة او مجرى ماء في احد الامكنة يجب سده حالما ينتهي العمل به ويجب اعادة الرصيف الى ما كان سابقا واذا تعذر سده في اليوم نفسه يجب على الشخص القائم بالحفر ان يضع في الليل مصباحا في محل الحفر .

يجب حفر القبور على الطريقة التي تستوجبها مصلحة الصحة العمومية وبموجب اوامر طبيب البلدية وعلى البلدية سد الابار المكشوفة والمنتشرة في انحاء البلدة .

يجب ان تبقى الدكاكين نظيفة دائما اما دكاكين الجزارين فيجب غسلها يوميا غسلا تاما ولا يجوز ترك اللحوم مكشوفة بل يجب وضعها في اقفاص محاطة بنسيج السيم بحيث يمنع وقوع الذباب عليها او تعلق مغطاة بنسيج من الشف اي « التول »

المادة ٦٤ — يجب ان تكون جميع الموازين والعيارات والمقاييس طبقا لمقياس الوحدة الرسمي ويجب ايضا ان تكون مخنومة بالحتم الرسمي وان ما يبيعه البقالون من ماكل ومواد اخرى لغاية ما وزنه خمس اواق يجب وزنه بالموازين واما ما زاد على ذلك فيجوز وزنه بالقبان .



## الفصل العاشر

في

العقوبات

المادة ٦٥ - ان كل شخص يخالف نصوص هذا القانون او اى اعلان صادر من البلدية يعرض نفسه للعقاب بموجب نصوص الفصل الثالث من قانون الجزاء العثماني وكذلك يكون ضامنا من العطل والضرر

المادة ٦٦ - يسلم الى البوليس الاشخاص الذين حكم عليهم بغرامة نقدية وعجزوا من اداؤها وذلك بموجب المادة الـ ٣٧ من قانون الجزاء .

المادة ٦٧ - اذا اعمل احد المفتشين او الجواويز القيام بواجباته فينذره المجلس البلدي لأول مرة ويعاقب بقطع معاش شهر واحد في المرة الثانية ويعزل من وظيفته في المرة الثالثة ومن يعزل من وظيفته للمرة الاولى لا يجوز استخدامه مرة ثانية في البلدية .





## قانون الاسلحة

## قانون الاسلحة

## تجلیات ان

## تجلیات ان



# قانون الاسلحة

بناء على الامر الصادر من القائد العام بالمرافق في منشور نمرة ٦٧ مادة ٤ (٧) بتاريخ ٣٠ اغسطس ١٩١٩ يأمر الحاكم الملكي العام بأصدار القوانين الآتية . —

- (١) يسوغ للحكام السياسيين في الالوية بعد موافقة الحاكم الملكي العام أن يطبقوا هذا القانون كله او جزءاً منه في الويتهم .
- (٢) لا يجوز لاحد في المناطق التي يسري فيها هذا القانون ان (١) يحمل سلاحاً نارياً بدون رخصة رسمية (ب) أو يملك سلاحاً نارياً (ج) أو يبيع ويشترى أو يصلح أو يقبل للتصليح سلاحاً نارياً أو جزءاً من اجزائه . ولا يجوز له ايضاً أن يتعاطى بالخرطوش والرصاص والكبسون والصجم والبارود .
- (٣) تعطى الرخص على الانموذج (٢) المرفق بهذه القوانين وحسب الشروط المطبوعة عليها أو اي شرط آخر يترار اضافته للحاكم السياسي بموافقة الحاكم الملكي العام .
- (٤) تتبع الدرجات الآتية لايفاء رسوم الرخص وقد يجوز للحاكم السياسي أن يعفي اي شخص عن ادائها بموافقة الحاكم الملكي العام . —

(١) لاجل رخصة حمل أو اقتناء بندقية (موزر) أو مسدس خمس روبيات

(ب) لاجل رخصة حمل أو اقتناء بندقية صيد خمس روبيات (١)

(ج) لاجل رخصة لبيع اسلحة وذخاير واسلحة اسلحة وقبولها لذلك

(٥) تعطى الرخص للاسباب الآتية . —

(١) لحماية النفس والاملاك .

(ب) للصيد .

(ج) للمظاهرات .

الحد الادنى عشرة روبيات

الحد الاعلى ٢٥ روبية

(٦) الحاكم السياسي في اللواء هو الضابط المفوض لمنح هذه الرخصة وقد يجوز له ان يمنح هذه السلطة الى معاونيه او مأموري البوليس .

(٧) لا يسمح بمنح رخصة لأحد لاقتناء بندقية من عيار ٣٠٣ و مسدسات من عيار ٤٥٥ و ٤٥٠ و .

(٨) ان الرخصة لاقتناء او حمل الاسلحة هي شخصية لا يجوز انتقالها من شخص لآخر وقد يجوز منح رخصة حمل السلاح بموافقة الحاكم الملكي العام لرجال معية الشيوخ والرؤساء .

(٩) لا يسري مفعول هذه الرخصة الا في منطقة اللواء الصادرة فيه ويشترط للاقتناء منها في الالوية الاخرى ان يوقعها الحكام السياسيون في هاتيك الالوية . ويسري مفعول الرخص التي يوقعها الحاكم الملكي العام في كل انحاء العراق المحتلة .

- (١٠) يجب ان يذكر في الرخصة عدد الرصاص المعطى لحاملها ويستثنى من ذلك الخرطوش المستعمل للصيد مع العلم بأن الحد الاقصى لمنح رخصة لاقتناء الرصاص هو ٥٠ رصاصة . وقد يجوز للحاكم السياسي ان يمنح اذنًا باقتناء ٢٥٠ رصاصة وللحاكم الملكي العام السلطة المطلقة في ذلك .
- (١١) يسري مفعول الرخص لسنة واحدة تنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة ولا ضرورة لتجديد الرخص المعطاة الان قبل ٣١ ديسمبر ١٩٢٠ .
- (١٢) من خالف هذا القانون يعرض نفسه لعقوبة سجن ٥ سنوات او ٥٠٠٠ روبية او للعقوبتين معا .
- (١٣) يسوغ للحاكم السياسي ان يطلب تسليم الاسلحة غير المرخص بها في المنطقة الساري فيها مفعول هذا القانون .
- (١٤) يجوز للحاكم السياسي ان يلغي جميع الرخص المعطاة في منطقته حمل السلاح أو اقتنائه اذا اقتضت الحالة ومست الحاجة . ويجوز له ايضاً ان يأمر بتسليم جميع هذه الاسلحة وان يصدر اوامر اخرى تقضي بها مصلحة منطقته والامن العام فيها . ولقد يجوز للحاكم السياسي ايضاً ان يسدر منشوراً يمنع فيه حمل السلاح في المدن والمناطق العسكرية او بالقرب منها .
- (١٥) يحفظ سجل لجميع الرخص الصادرة حسب هذا القانون في النموذج ( أ )
- (١٦) يستثنى من هذا القانون رجال جيش الاحتلال ومأمورو الدوائر الملكية الذين ترد اسمائهم في الغازينة الرسمية .
- صدر في ١٥ أكتوبر ١٩١٩ المضاء ا . ت . ويلسن
- القائم باعمال الحاكم الملكي العام في العراق

(\*) يطالب من مدير مطبعة الحكومة في بغداد والبصرة

(†) يجب ان تقيد رسوم بنادق الصيد لحساب الديوان العمومية في عمود « الضرائب العائدة للديوان العمومية »





|                 |                 |
|-----------------|-----------------|
| جددت هذه الرخصة | جددت هذه الرخصة |
| وصلنا تسع رويات | وصلنا تسع رويات |
| ختم الادارة     | ختم الادارة     |
| التاريخ         | التاريخ         |
| الامضاء         | الامضاء         |
| جددت هذه الرخصة | جددت هذه الرخصة |
| وصلنا تسع رويات | وصلنا تسع رويات |
| ختم الادارة     | ختم الادارة     |
| التاريخ         | التاريخ         |
| الامضاء         | الامضاء         |

#### الشروط المقررة لاعطاء الرخصة

اولاً تنتهي مدة هذه الرخصة في نهاية شهر ديسمبر (كانون اول) سنة ١٩ — ويجب ان يقدم الطلب لتجديدها قبل فوات المدة المذكورة .

ثانياً تعطى هذه الرخصة لمن يعهد فيه حسن السلوك وتلقى في اي وقت من قبل المأمور الذي منحها .  
ثالثاً هذه الرخصة قابلة للتحويل الى شخص آخر ولا يجوز احدا غير صاحبها على اقتناء السلاح او حمله .  
رابعاً يجب ابراز هذه الرخصة عند كل طلب من المأمور المفوض من قبل الحاكم السياسي .



سجل رخص السلاح المعطاة أثناء  
من قبل حاكم سيلبي قضاء لواء

| ملاحظات | الباقى من الرخص غير المنقضية في نهاية |     | عدد الرخص الممنوعة أثناء |     | رسم الرخصة |         | نوع الرخصة اى اذا كانت اسلحة الص يد او لحافضة الزرورعات او لغيره | المدة الى من | كمية الذخيرة وعدد السلاح | نوع السلاح والذخيرة | اسم و عنوان المرخص له | نمرة الرخصة المتسلسلة |
|---------|---------------------------------------|-----|--------------------------|-----|------------|---------|------------------------------------------------------------------|--------------|--------------------------|---------------------|-----------------------|-----------------------|
|         | سنة                                   | شهر | سنة                      | شهر | البلغ      | التاريخ |                                                                  |              |                          |                     |                       |                       |
| ١٣      | ١٢                                    | ١١  | ١٠                       | ٩   | ٨          | ٧       | ٦                                                                | ٥            | ٤                        | ٣                   | ٢                     | ١                     |

## ملاحظات

الملاحظات الآتية يجب ان تذكر في العامود الثالث من نموذج (ب)

(١) نوع السلاح (١) اتساع الماسورة (٢) جنس البندقية (اي اذا كانت موزر تركي من جنس آخر) (٣) اسم معمل ذلك السلاح (٤) نمرة الماسورة (٥) اتساع المخزن اذا كان لها مخزن (٦) اذا كان لها زناد ظاهر او زناد مخفي .

(ب) الذخيرة (١) قطرها (٢) جنسها (اذا كانت من نوع موزر او غيره (٣) نوع البارود المستعمل (اذا كان من نوع كوردرات او بارود اسود او نوع آخر)

(ج) الذخيرة ايضاً (١) للصيد او لبنادق من نوع (تنبل) .



## رخصة لاصلاح الاسلحة

نمرة الرخصة \_\_\_\_\_  
اسم حامل الرخصة \_\_\_\_\_  
محل اقامته وعنوانه \_\_\_\_\_  
مدة الرخصة من \_\_\_\_\_ الى \_\_\_\_\_

لقد رخص للمذكور في اعلى هذه الورقة باستلام الاسلحة لاصلاحها ممن ييدهم رخصة رسمية لاقتناء السلاح او حمله حسب الشروط الآتية :

(١) يجب ان تسجل الاسلحة الواردة ( لاصلاحها ) في السجل المرفق بهذه الرخصة .

ويجب ابرازها عند الطلب مرفقة بالرخصة الرسمية ويجب اخبار الحاكم الميامي عن كل سلاح يرد للتصليح .

(٢) لا يجوز استلام او اصلاح البنادق التي من عيار ٣٠٣ و

كل صانع اسلحة يصلح او يقبل اسلحة ممن ليست بيده رخصة رسمية او يستلم او يصلح بندق من عيار ٣٠٣ و  
او يستلمها لغير رض الاصلاح يعرض نفسه لحبس سنتين مع الاشغال الشاقة او غرامة خمسة آلاف روبية او  
بالعقوبتين معا .

الحاكم الميامي

مسجل مشتری و مبيع اسلحه

| ملاحظة | الكمية | ممر القيد وتفصيل بخصوص | ممر تاريخ الرخصة | تاريخ | ممر القيد |
|--------|--------|------------------------|------------------|-------|-----------|
|        |        |                        |                  |       |           |



## رخصة للا تجار في الاسلحة والذخائر

نمرة الرخصة

اسم حامل الرخصة

عنوانه

اعطيت هذه الرخصة للمدة من الى

لقد رخص المذكور في اعلى هذه الورقة لا يتباع مقدار الاسلحة والذخائر المذكور في هذه الورقة وبيعها بصورة مفارقة لكل من بيده رخصة لاقتناء الاسلحة حسب الشروط الآتية : —

اولاً يجب ان تسجل جميع الاسلحة والذخائر عند ورودها في هذا السجل الذي يجب ابرازه مع الرخصة عند كل طلب ويجب ان يخبر الحاكم السيامي بوصول أو بيع كل سلاح أو ذخيرة .

ثانياً — يحذر ايراد وبيع بندقيات من عيار ٣٠٣

ثالثاً — هذه الرخصة تخول حاملها على ايراد وبيع الاسلحة الآتية بالكليات الآتية . —

بندقيات

مسدسات

بندقيات الصيد

رابعاً — كل من بيده رخصة للتجار بالاسلحة وخالف القانون بارتكابه الامور الآتية . —

( ١ ) بيع اسلحة الى من ليست بيده رخصة لذلك .

( ٢ ) بيع او استلام بندقيات من عيار ٣٠٣ و ذخيرتها

( ٣ ) تجاوز كمية الاسلحة الموجودة عنده على المقدار المعين في البند الثالث اعلاه . يعاقب بالسجن سنتين مع الاشغال الشاقة او بغرامة خمسة آلاف روبية او بالعقوبتين معاً .

الحاكم السيامي

## بعض مسائل في الحساب

مسألة الأولى

مسألة الثانية

مسألة الثالثة

مسألة الرابعة

مسألة الخامسة

مسألة السادسة

مسألة السابعة

مسألة الثامنة

مسألة التاسعة

مسألة العاشرة

مسألة الحادية عشر

مسألة الثانية عشر

مسألة الثالثة عشر

مسألة الرابعة عشر

مسألة الخامسة عشر

مسألة السادسة عشر

مسألة السابعة عشر

مسألة الثامنة عشر

مسألة التاسعة عشر

مسألة العشرون



## قانون الإقامة بالعراق لسنة ١٩٢٣

٦٦٨١ رقمه ١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠



# قانون الاقامة بالعراق لسنة ١٩٢٣

نحن ملك العراق :

بناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بما هو آت : —

## المادة الاولى

يسمى هذا القانون — بقانون الاقامة بالعراق لسنة ١٩٢٣ — وبه قد وضعت الاحكام اللازمة لدخول الذين يريدون الاقامة بالعراق بصورة دائمة او مؤقتة

## المادة الثانية

لوزير الداخلية ان يعين ما ينبغي من الموظفين لمراقبة من يأتي الى العراق ولهؤلاء الموظفين ان يدخلوا السفن البحرية والهوائية والقضارات ويوقفوا من يريد ان يدخل العراق ويستجوبوه ويطلبوا اليه ان يبرز كل ما عنده من المكاتب والرسائل وغير ذلك من المطبوعات والخارطات والتصور .

## المادة الثالثة

من اراد ان يدخل العراق بطريق البحر او البر او الهواء يجب ان يكون بيده جوار سفر ( باسپورت ) او جواز مرور وغير ذلك من اوراق الهوية ويلزم ان يكون تصويره ماصفاً عليها الا النساء المسلمات وغيرهن من النساء اللواتي تماثل عاداتهن عادات النساء المسلمات في هذا الامر .

## المادة الرابعة

من كان مقبلاً بالعراق في تاريخ هذا القانون واراد الخروج منه بنية العودة اليه يجب عليه ان يحصل على جواز مرور بالكيفية المعينة قانوناً وعند الطلب يبرزه الى مأمور الاقامة .

## المادة الخامسة

ليس لاحد ان يدخل العراق بدون اذن مدبر الاقامة او المأمور المفوض منه وهذا الاذن لا يمنع ممن يس تكمل الشروط الآتية : —

- ( أ ) ان يكون بيده جواز سفر ( باسپورت ) او جواز مرور من الحكومة التي هو تابع لها وعليها تظهير او سمة ( وبزة ) من قنصل عراقى او من موظف آخر فوضت الحكومة العراقية اليه اعطاء الجوازات ووضع السمة نيابة عنها .
- ( ب ) ان يملك ما يكفل معيشته ومعيشة عياله الذين يأتون معه او ان يكون قادراً على ايجاد الوسائل التي تكفل ذلك .
- ( ج ) وان لا يكون مجنوناً او معتوها او مصاباً بخلل في عقله واذا كانت المستدعية امرأة يجب ان لا تكون من المومسات .
- ( د ) ان يكون غير معطى في شأنه شهادة من مفتش صحي تنطق بعدم جواز دخوله لاسباب صحية مما يقرر من وقت الى آخر .
- ( هـ ) ان يكون غير محكوم عليه في مملكة اجنبية بجريمة يجوز تسليمه من اجلها اذا طلبت اعادته .

( و ) وان لا يرى وزير الداخلية مانعا لدخوله القطر اما بناء على امر سابق بابعاده او على دلائل كافية تقنعه من ان وجود ذلك الشخص في القطر يخل بالامن والانتظام

#### المادة السادسة

يحوز المأمور الاقامة او احد مفتشي الصحية ان يفحص من يريد ان يدخل العراق وبوقفه موقتا .

#### المادة السابعة

ان لم يأذن للشخص بالدخول فيحوز توقيفه بامر المأمور ويعتبر هذا التوقيف توقيفا قانونيا .

#### المادة الثامنة

لمدير الاقامة او للمأمور المأذون منه ان يأمر باعادة الشخص الذي اتى العراق في سفينة او طيارة ومنع عن النزول الى المملكة التي هو تابع لها او التي جاء منها الى العراق على يد ربان نفس السفينة او الطيارة التي اتى بها او على يد صاحبها .

#### المادة التاسعة

اذا وجد الشخص ممنوع عن الدخول الى العراق في اية جهة منه فيحوز لقاء القبض عليه ولمدير الاقامة ان يتخذ التدابير اللازمة لارجاعه الى المملكة التي هو تابع لها او التي اقلع منها او الى حدود الدولة التي دخل منها الى العراق ان كان قد اتى بطريق البر .

#### المادة العاشرة

على من اذن له في الدخول ان يسجل التفاصيل المدرجة في الجدول مربوط بهذا القانون في مركز الشرطة للمحل الذي هو مقيم فيه خلال خمسة عشر يوما من وصوله ولا يطبق هذا الحكم على الذين ذكر في ( الوزنة ) المعطاة اياهم من القنصل بانهم مسافرون او مارون من العراق الى بلاد اخرى وانهم لا يسمكون في العراق اكثر من ثلاثة اشهر من تاريخ دخولهم . واذا بقي احد من هؤلاء اكثر من هذه المدة فعليه ان يسجل اسمه فورا في المحل الذي هو مقيم فيه ويراجع المدير للحصول على رخصة في تمديد مكثه في العراق .

#### المادة الحادية عشرة

لوزير الداخلية ان يصدر امراً بابعاد الاجانب الذين تصح فيهم اخذ احوال الآتي ذكرها ولم يتجنسوا بالجنسية العراقية وهي : -  
( أ ) اذا ايدت المحكمة بانه حكم عليه بالسجن اكثر من شهر واحد عن جرم بمقتضى هذا القانون او غيره من القوانين واورست بنفيه .



(ب) اذا ايدت محكمة بانه وجد الشخص متنقلاً سنة كاملة من تاريخ دخوله الاخير العواقي بدون وسيلة جلية للتعيش او انه حكم عليه في دولة اجنبية بجرم يستلزم اعادته اذا طلب .

(ج) او اذا تراى لوزير الداخلية ان ابعاد الشخص مما تستدعيه الراحة او الاداب العمومية .

ويجوز اخراج الشخص الذي صدر عليه هذا الامر من العراق وارساله الى المملكة التي هو تابع لها ويجوز ايضاً ان يشمل هذا الامر عيال ذلك الشخص .

ولو وزير الداخلية ان يأمر بان يصرف ما عند ذلك الشخص من الدراهم والاموال على سفره وبقته هو وعائلته الى حين خروجهم جميعاً .

ومن صدر بحقه امر بالتبعد بموجب هذه المادة يجب عليه ان يخرج من العراق وفقاً للامر ويبقى خارجاً عنه طالما بقي الامر نافذاً .

#### المادة الثانية عشرة

من اتى عملاً مخالفاً لاحكام هذا القانون او ماصدر بمقتضاه من الاوامر والنظامات او تقاعد عن امتثالها او اعان الى تلك المخالفة او حرض عليها او آوى شخصاً يعرفه مخالفاً لاحكام هذا القانون او له اسباب معقولة لاعتقاد ذلك فيه يعتبر مرتكباً جرمًا بمقتضى هذا القانون . ويعتبر مجرماً ايضاً .

(أ) كل من يأتي ان يجيب على الاسئلة للمعقولة التي يلقيها عليه موظف الجوازات او ان يبرز ما عنده من الوثائق .

(ب) او ادى افادة كاذبة او اعطى معلومات غير حقيقية فيما يتطلبه هذا القانون .

(ج) او حرف شهادة او قيداً مما حرر حسب احكام هذا القانون .

(د) او اقام للوانع في سبيل احد المأمورين حين قيامه بوظيفته .

(هـ) او استعمل جواز سفر او مرور او وثيقة اخرى مزورة او محرفة او غير منتظمة او وثيقة اخرى زوراً او

حرف تصديقها او ما على ظهرها من الشرح والاشارات او كان عنده احدى هذه الاوراق وكل ذلك بدون مسوغ قانوني .

ومن ثبت عليه جريمة بحسب هذا القانون يعاقب بغرامة لا تتجاوز ١٥٠٠ روبية او بالسجن مدة لا تتجاوز ستة

اشهر على ان لا يمس ذلك ما يستلزمه فعله من التعقيبات بموجب غير هذا القانون .

#### المادة الثالثة عشرة

الحجاج والزوار المسافرون جماعات منظمة لاجابة لهم الى جواز او سمة او تظهير باسم كل منهم الا ان زعم كل جماعة

يجب ان يكون بيده اجازة خاصة بالحج والزوار وفيها اسماء الاشخاص الذين هو مسؤول عنهم وليس في هذه المادة ما يعني

افراد هذه الجماعات عن دفع الرسوم القانونية عند دخولهم الا انهم يعفون عن رسم الدخول الذي يؤخذ بموجب المادة

الخامسة من القانون وكل فرد ترك جماعته واخذ يسافر وحده ينبغي ان يمثل احكام الفقرة الاولى من المادة الخامسة المذكورة.

#### المادة الرابعة عشرة

ان افراد القبائل الذين يدخلون العراق برا من الجهات التي تعودوها او بحسب اشغالهم لاجابة لهم الى جوازات

#### المادة الخامسة عشرة

يجوز اصدار تعليمات لاستثناء شخص او نوع من الاشخاص من احكام هذا القانون كلها او بعضها اما بصورة مطلقة او بالقيود والشروط التي لا تخالف هذا القانون ولا يطبق شي من احكام هذا القانون.

١ — على رؤساء البعثات الساسية الاجنبية المعتمد عليهم بحسب الاصول ولا على احد من افراد بونهم او مأ وريهم الرسميين ولا على القناصل المالكين المعتمد عليهم بحسب الاصول

٢ — ولا على افراد القوات البريطانية البرية او البحرية او الهوائية او القوات الهندية اللابسين الرسمية ولكن يجوز ان يطاب الى هؤلاء ان يبرزوا لمأمور الاقامة ملديهم من الاوراق التي تثبت هويتهم .

٣ — ولا على الذين اكتسبوا الجنسية العراقية بحسب الاصول القانونية مع انهم لا يعفون من الاسـتـجواب والفحص وابرار وثائقهم على نحو ما جاء في المادة الثانية .

#### المادة السادسة عشرة

يسوغ لوزير الداخلية ان يضع في الاعلانات التي ينشرها في الجريدة الرسمية احكاما لتنفيذ هذا القانون تنفيذا تاما وله في اي حين تعديل تلك الاحكام

#### المادة السابعة عشرة

ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الحكومة الرسمية

#### لمادة الثامنة عشرة

على وكيل وزير الداخلية ووزير العدلية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم السابع عشر من حزيران سنة ١٩٢٣ واليوم الثاني من ذي القعدة سنة ١٣٤١ .

### فيصل

رئيس الوزراء

وكيل وزير الداخلية

عبد المحسن

وزير العدلية

ماحي السويدي



## التفصيلات التي يلزم تسجيلها

- ١ - اسم العيال باحرف كبيرة
  - ٢ - الاسماء السائرة
  - ٣ - تاريخ الاداة
  - ٤ - الجنسية
  - ٥ - جنسية الوالدين
  - ٦ - اللغات التي « ا » يتكلم بها « ب » او يقرأها « ج » او يكتبها المهاجر
  - ٧ - محل الولادة
  - ٨ - محل الاقامة المعتاد
  - ٩ - المهنة « ا » الماضية « ب » والتي ينوي اتخاذها
  - ١٠ - تفاصيل العلائق ان كانوا مع اسمائهم وغيرهم ومحل ولادتهم .
  - ١١ - المدة التي يراد قضاؤها في العراق
  - ١٢ - المحل الذي يريد الاقامة فيه
  - ١٣ - نوع الشغل
  - ١٤ - تاريخ الدخول
  - ١٥ - المستمسك للدخول
  - ١٦ - اذا كان قد اقام في العراق سابقاً « ا » محل تلك الاقامة « ب » وتواريخها
  - ١٧ - ما اذا كان يملك اموالاً في العراق « ا » نوع ماله من الحقوق على تلك الاموال « ب » ووصف الاموال مفصلاً ومحل وقوعها
  - ١٨ - تصوير المهاجر
- ولا يلزم ذلك اذا كانت المهاجرة امرأة مسلمة او امرأة تمانلها في العوائد من هذا الوجه





## قانون تأليف الجمعيات

تليها ابديات



# قانون تأليف الجمعيات

١٠٢ — نحن ملك العراق .

بناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بما هو آت : —

( الفصل الاول — تأسيس الجمعيات وادارتها )

١ — يسمى هذا القانون قانون الجمعيات لسنة ١٩٢٢ .

٢ — يطبق هذا القانون في العراق .

٣ — ان الجمعية الوارد ذكرها في هذا القانون هي الهيئة المؤلفة من عدة اشخاص موحدين معلوماتهم او مساعيهم بنسب قصد الربح وهي تشمل النوادي ايضاً .

٤ — لا يجوز تأسيس جمعية بدون اذن الحكومة وهذا الاذن يستحصل بالكيفية المبينة في المادة الاتية وعلى كل لايجوز اطاء الاذن لتأسيس جمعية من الجمعيات الاتية : —

١ الجمعية التي ترمي الى غرض مناف للقوانين والاداب العامة .

٢ الجمعية التي لها مقاصد مخلة بالامن العام او بتمامية البلاد .

٣ الجمعية التي تقصد بث الشقاق بين العناصر العرقية المختلفة .

٤ الجمعية التي تقصد تغيير شكل الحكومة المقرر .

٥ الجمعية السياسية المؤسسة على اسس القوميات او المذاهب العراقية .

٦ الجمعية السياسية المؤسسة بعنوان لا يستدل منه غرضها .

٧ الجمعية السرية او التي لا تبوح بغرضها الاساسي .

٥ — لايجوز للاجانب ان يؤلفوا جمعية سياسية داخل العراق ولان ينضموا الى جمعية سياسية عراقية .

٦ — يجب على الذي يريد تأسيس جمعية ان يقدم الى وزارة الداخلية بياناً محتويّاً على التفاصيل الاتية : —

١ اسماء طالبي التأسيس وهم في الجمعيات السياسية لايجوز ان يقل عددهم عن سبعة .

٢ العنوان الجمعية .

٣ مقاصدها على وجه التفصيل .

٤ مركزها .

٥ اسماء الذين تؤلف منهم لجنة الادارة وصفاتهم وعنايتهم .

٦ صورة من نظام الجمعية الذي يراد وضعه .

وهذا البيان يجب ان يكون ممضي من جميع القائمين بالمشروع ومن جملتهم جميع اعضاء لجنة الادارة التي تؤلف لأول مرة . ويجب ان يذكر في نظام الجمعية ان اعضاءها يجب ان لا يكونوا دون العشرين من عمرهم ولا ساقيطين من الحقوق المدنية .

٧ -- على وزير الداخلية في ظرف خمسة عشر يوماً من وصول البيان اليه ان يصدر قراره في قبوله او رده او تعديله فاذا لم يصدر قراره او اصدر قراراً بحد المشروع فلامستدعين الحق ان يرفعوا الامر الى مجلس الوزراء ليقرر فيه قراراً قطعياً .

٨ — في خلال شهر من صدور قرار وزير الداخلية او مجلس الوزراء بقبول المشروع يجب ان تدعو هيئة المؤسسين اعضاء الجمعية الى اجتماع عام تنتخب فيه لجنة ادارية للجمعية وبلغ نتيجة الانتخاب الى وزير الداخلية .

٩ — كل ما يحدث في نظام الجمعية او مركزها من التغييرات يجب ان يبلغ فوراً وزير الداخلية .

١٠ — لوزير الداخلية حق الاشراف والمراقبة على كافة امور الجمعيات ومعاملاتها وله ان يبطل الرخصة اذا تعاطت الجمعية احداً من الامور المنوعة في المادة الرابعة على ان يكون للجمعية حق الاعتراض على ذلك ورفعها الى مجلس الوزراء .

١١ — تقوم بادارة كل جمعية لجنة مؤلفة من ثلاثة اشخاص على الاقل فيما اذا كان عدد اعضاء الجمعية عشرين واذا كان العدد المذكور اكثر من ذلك فتؤلف اللجنة من خمسة اشخاص على الاقل وتجتمع اللجنة في مركز الجمعية واذا كان للجمعية شعبات يجب ان يكون في كل شعبة لجنة خاصة بادارتها تجتمع في مركزها .

١٢ — على لجنة الجمعية وعلى لجان شعباتها ان تملك الدفاتر الاتية : —

١ دفتر محتو على اسماء الاعضاء واصنافهم وعناوينهم .

٢ دفتر محتو على محاضر الاجتماعات العامة واجتماعات اللجنة .

٣ دفتر محتو على الواردات والمصروفات .

ويجب ان تعرض هذه الدفاتر الى تفتيش وزير الداخلية او من يعينه لذلك في اي وقت شاء .

١٣ — لا يجوز حفظ الاسلحة النارية او الجارحة في مركز الجمعية غير ان نوادي الالعاب الرياضية يجوز لها ان تحفظ مقداراً معقولاً من هذه الاسلحة بعد اعلام الشرطة بها .

١٤ — يجب على الجمعيات ان تسمح للموظفين الذين يعينهم وزير الداخلية مفتشين بمقتضى هذا القانون بان يدخلوا دار الجمعية لتفتيش الدفاتر ويجب ان يكون لهؤلاء المفتشين حرية تامة في تفتيش دفاتر تلك المحلات حسب ما يقتضيه واجبههم وللجمعيات الحق بممانعة من يحاول تفتيشها بدون ان يبرز الموظف صكاً من مرجعه .

١٥ — يجب على الجمعيات المؤسسة قبل نشر هذا القانون ان تراجع وزير الداخلية في ظرف شهرين من نشر هذا القانون لاستحصال الرخصة اللازمة لدوامها وتجري في ذلك المعاملة المبينة في المادة الخامسة .

١٦ — كل من كان عضواً في جمعية اسست بدون اذن الحكومة او داوم في جمعية ابطلت الحكومة الاذن الذي اصدرته لها وكذلك من حضر اجتماعاتها او تردد الى مجتمعها يعاقب بعد ثبوت جرمه لدى حاكم بمرامة تتراوح بين (٥٠) و (٢٠٠) روية واذا كانت تلك الجمعية مؤسسة لاحد المقاصد المبينة في المادة الرابعة تكون الغرامة من (٥٠٠) روية الى (١٠٠٠) روية .

ويجوز ايقاع هذه العقوبة بصاحب المحل او مستأجره اذا كان قد سمح للجمعية المنوعة باستعمال محله عن علم .



واذا رفض الاذن او ابطل بعد ان اعطى بناء على ان غرض الجمعية اصبح مما نص عليه في المادة الرابعة فيجوز للحاكم ان يقرر مصادرة اموال الجمعية .

١٧ - ١ اذا لم تمسك اللجنة الدفتر المبيتة في المادة العاشرة .

٢ او لم تبلغ وزير الداخلية باحد الامور الواردة في المادة الثامنة .

٣ او خالفت احكام هذه المادة . فان كل عضو منها يعاقب بغرامة تتراوح بين ( ٤٠ ) روبية و ( ١٥٠ ) روبية وفي حالة العود تضاعف هذه الغرامة .

١٨ - كل عضو من اعضاء الجمعية منع من كان مفوضاً بتفتيش دفاتر الجمعية بموجب المادة الثانية بشرة من الدخول الى محل الجمعية وتفتيشه وكذلك من حاول امراً من هذه الامور وساعد او حرض عليه يعاقب بغرامة تتراوح بين ( ١٠٠ ) و ( ٥٠٠ ) روبية .

١٩ - لا يمنع هذا القانون معاقبة اعضاء الجمعية عن الجرائم التي ارتكبوها بمقتضى احكام قانون العقوبات المرئي .

٢٠ - ان ما تريد الجمعية ان تقدمه الى وزير الداخلية يجب ان ترسله اليه راساً اذا كان مركز الجمعية في بغداد واذا كان مركزها خارج بغداد فيجب ان تقدمه اليه بواسطة المتصرف والتبليغات والاضطرابات التي ترسل الى الجمعية تعتبر واصله اليها اذا تركت في مركزها المسجل .

## ( الفصل الثاني - شخصية الجمعيات وتصرفاتها )

٢١ - لكل جمعية مؤسسة وفق الطريقة المبينة في الفصل السابق ان تمثل نفسها في المحاكم بصفة مدعي او مدعى عليه ولها ان تتصرف ( ١ ) في الاعانات التي تدفعها الحكومة عند الحاجة والتبرعات الاخرى ( ٢ ) في الحصص النقدية التي يؤديها اعضاؤها الى ان لا يزيد عن ( ٣٠٠ ) روبية سنوياً ( ٣ ) في المحل المتخذ مركزاً لها ومجتمعاً لاعضائها .

( ٤ ) في الاموال غير المنقولة اللازمة لتحقيق اغراضها فقط . ولها ان تقوم بادارة هذه الخصوصيات وفقاً لنظاماتها الخاصة .

٢٢ - يجب ان يصرح في نظام الجمعية باسماء الاشخاص المأذونين بتعاطي المعاملات باسم الجمعية فلاستدعآت التي تقدم عن الجمعية الى دوائر الحكومة والمحاكم والمجالس الرسمية يجب ان تكون مختومة بختم الجمعية الرسمي مع اعضاء ممثليها .

٢٣ - لاعضاء الجمعية ان ينسحبوا عنها في اي وقت كان وان يكن قد اشترط عليهم خلاف ذلك في نظام الجمعية على ان يدفعوا الحصة النقدية التي استحققت عليهم حين انسحابهم .

٢٤ - اذا انفسخت الجمعية برضاء اعضائها بمقتضى نظامها الداخلي او منعتها الحكومة فان اموالها تصرف على الجهة المعينة في نظامها المذكور واذا لم يكن فيه صراحة يتبع قرار الذي تتخذه هيئتها العامة .

٢٥ يجوز ان تعتبر الجمعية خادمة للمنافع العامة بموجب قرار من مجلس الوزراء. يصدر على اقتراح الوزارة المختصة وللحكومة بعد ذلك ان تبطل هذا الامتياز اذا رأت اسباباً قانونية ولهذه الجمعية ان تعاطى جميع المعاملات الخفوقية التي لم يمنعها عنها نظامها الداخلي على ان تراعى في ذلك احكام المادة العشرين من هذا القانون وليس لها ان تقبل هبة او وصية بدون اذن الحكومة واذا اوجب لها غير منقول او اوصى لها به واذنت الحكومة بقبول الهبة او الوصية وكان المال المذكور غير ضروري لمقاصد الجمعية يباع في المدة التي تعينها الحكومة بقرارها المتضمن القبول ويسلم بدله الى صندوق الجمعية .

٢٦ — ان الاسهم والاحولات المحررة للحامل والتي تملكها الجمعية يجب ان تحول وتفيد باسمها اولاً مرها .

٢٧ — ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في جريدة الحكومة .

٢٧ — انفي قانون الجمعيات العشمانى المؤرخ فى ٢٩ رجب سنة ١٣٢٧ .

٢٩ — تلى وزيرى الداخلية والعدلية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد فى اليوم السابع من ذى القعدة سنة ١٣٤٠ واثناى من تموز سنة ١٩٢٢ .

## فيصل

رئيس الوزراء  
عبدالرحمن

وزير الداخلية  
توفيق الخالدي

وزير العدلية  
عبدالمحسن السعدون



## قانون مراقبة امور الري والسدود في العراق

رقاع حال رغبات استال رى بالى فدا تبة ايدن فدا



# قانون مراقبة امور الري والسداد في العراق

بموجب ملك العراق

بناءً على ما عرضه علينا وزير الاشغال والمواصلات ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بما هو آت :

## المادة الاولى

### اسم القانون

يسمى هذا القانون ( قانون الري والسداد لسنة ١٩٢٣ ) ويتضمن الامور المتعلقة بانشاء وصيانة وتنظيم الجداول والسداد وتوزيع المياه منها ورقابة الاراضي بصورة دائمة ويسري مفعوله الى اي قسم من البلاد العراقية التي يعلن عنها برادة ملكية .

## المادة الثانية

### التعريفات والتفسيرات

تكون للعبارات الآتية في هذا القانون المعاني المدرجة بمعانيها ما لم يدل للموضع او القرينة على خلاف ذلك .

١ - مهندس الري الاجرائي - من كان مكلفاً او قائماً بأعمال احدي مناطق الري بمقتضى الاوامر الصادرة من قبل مدير الري .

٢ - ( معاون مهندس الري ) من كان معيناً من قبل مدير الري سواء كان مكلفاً باحدى فروع ماطق الري او قائماً بوظائف تحت مراقبة ضابط منطقة الري وذلك وفقاً للاوامر الصادرة من قبل مدير الري .

٣ - اعمال الري

أ - كافة الاقنية والترع والاناييب ومستودعات المياه المشيدة على نفقة الحكومة او هي تحت محافظتها ومراقبتها لتوزيع المياه او لحزنها .

ب - كافة الاعمال والسداد والابنية والترع الموزعة او الوشالات المتصلة بالجداول او الترع او الاناييب او مستودعات المياه وكافة الطرق المبنية لتسهيل انشاء او محافظة الجداول او الترع او الاناييب او مستودعات المياه .

ج - الجداول واشغال التوشيل وسداد الفيضانات .

د - اي قسم من نهر او مجرى او هور او محل تجمعات المياه الطبيعية او الوشالات الطبيعية التي يعتبرها وزير المواصلات واشغال كاحدى اعمال الري .

٤ - جدول - اي فرع ( شاخعة ) لم تكن تحت صيانة الحكومة وهي مملوكة او ماتزومة من قبل احدي القبائل او سركار او ملاك ومستعملة لاجل نقل المياه من الجداول الى الحقول وتشتمل على كافة الاعمان الفرعية فيما يتعلق بهذا الفرع ( الشاخعة ) ما عدا البوابات البنائية او المنافذ التي توصل المياه بواسطتها الى الفرع ( الشاخعة ) .

٥ - اشغال والتوشيل - الاعمال المتفرعة الى امور الاسقاء لتنشيف الاراضي واصلاحها والتي اجريت او اصلحت من

قبل الحكومة بقص نزع مياه الاراضي وتشمل الوشالات المأخوذ مجراها من نهر او جدول او سداد بنائية او بوابات او قناطر وكما يتعلق بها من الاعمال .

٦ - السداد — كل سدة اقيمت على نفقة الحكومة او تحت اشرافها ومحافظة فيها يتعلق باشغال الري او محافظة محرى الانهار بقصد الملاحة او اعمال التحسين لوقاية الاراضي من الفيضان او السداد التي تعين من قبل وزير المواصلات والاشغال للمحافظة عليها وتشمل كل مشروع من المشاريع المذكورة وتتضمن امر القناطر والسدود والسداد وكما يتعلق باعمال صيانة تلك السداد .

٧ - ملاك — كل شخص له حق مشترك بملكية الشيء المعين او الشاغل اراضي الحكومة بصورة مشروعة وما يمنح للملاك من الحقوق والتعهدات بموجب هذا القانون ستكون مفتوحة لكل شخص حاز على المنافع المشتركة في الملكية.

### المادة الثالثة

حق الحكومة في تشييد الجداول والوشالات داخل الاراضي الخاصة

للحكومة حق في تشييد اعمال الري على الاراضي المملوكة او اراضي الطابو بشرط استملاك الارضي للمقتضية لتشييد تلك الاعمال بموجب القانون .

### المادة الرابعة

حقوق الملاكين في طلب حق المرور لانشاء الجداول والوشالات

اذا شاء احد الملاكين ان ينشيء اي عمل للري على الاراضي العائدة للحكومة او الاراضي الخاصة فعليه ان يستدعي الى ضابط منطقة الري للحصول على شهادة تنص بضرورة العمل وتبين سعة العمل مع نوع الضرر الذي سيلحق بالاراضي واعمال الري المجاورة لها وسيكون ذلك الملاك مسؤولاً عن شراء او استئجار الارض الاميرية او الخاصة للمقتضية لاجل مشروعه .

### المادة الخامسة

الموظفون الذين يحددون مساحات الجداول والشاخات وسعة الارض التي تسقى منها

أ - تعين ابعاد الاقنية والجداول من عمق وعرض وغيرها من قبل ضابط الري وذلك بالنسبة لسعة الاراضي التي يقصد ارواؤها .

ب - لضباط الري ان يعينوا اي جدول او ترعة او قناة يجب ان تأخذ ماءها اي قطعة من الاراضي .

ج - لضباط الري ان يحددوا المنطقة التي يمكن اسقاؤها من اي جدول او ترعة او قناة .



### المادة السادسة

#### تمتع التعمير والاعتناء

تكون التبعية ملقاة على مديرية الري مباشرة من اجل التعمير وامنائة بكافة اعمال الري ولهذا المديرية سلطة المشاركة على التعميرات والعناية بالجدول التي لها اساس باعمال الحكومة حسب اللزوم الذي يرتأيه ضابط منطقة الري .

### المادة السابعة

#### الطريقة المتبعة عند ما تعتبر ضابط الري تعميم الجدول ضرورياً

عند ما يقعد الاشخاص المسؤولون عن محافظة الجدول بالتزميات المطلوبة وفقاً لتعليمات ضابط مناطق الري يجوز للضباط الموصى اليهم ان ينذروا هؤلاء الاشخاص بالانعام بالاعمال او التعميرات المطلوبة ويخبروهم بالمصاريف المقدرة لتلك التعميرات والاعمال ويعملون مدة مناسبة فاذا عجزوا عن اجراء ذلك تجري التعميرات على نفقة الاشخاص وتستوفي المصاريف في هذه الاحوال من الشخص و الاشخاص المسؤولين عن العمل بالنسبة الى ملكيتهم في الارض التي تروى من هذا الجدول .

اذا لحق ضرر بالمنافذ او البوئات الكائنة في صدور الجدول ولم يعلم المسبب فتتحمل مصاريف التعمير على صاحب الاراضي التابعة لذلك الجدول بصورة الاشتراك والتضامن . واذا كان المسبب معلوماً فنجري بحقه المعاملة القانونية مع اضمن الضرر .

### المادة الثامنة

#### الحدود الاعتيادية لمشاركة مديرية الري على توزيع الماء

جميع توزيعات المياه الى حد نقطة كائنة تحت صدور الجدول تكون تحت اشراف مديرية الري واما القسم الكائن تحت ذلك لا يكون تحت اشراف مديرية الري الا اذا أكد ضابط منطقة الري ان هذا الاشراف ضروري ووافق على ذلك الموظفون الاداريون المحليون .

### المادة التاسعة

#### سلطة إيقاف الماء

يحق لضابط منطقة الري ان يوقف مؤقتاً اسالة المياه الى اي جدول في الاحوال الآتية :

أ لاجراء اعمال الري .

ب عند عدم الاعتناء بالجدول بصورة لا يمكن معها منع تدمير المياه .

ج لتوزيع المياه بالمنابذة .

د عند وقوع اسراف في الماء او اساءة الاستعمال .

ه عند وقوع مخالفة للأنذارات المرسلة او الطلبات المتقدمة بموجب المواد السابعة والثالثة والرابعة عشرة من هذا القانون .

## المادة العاشرة

مداخلة الاشخاص في امور المياه وغير ذلك

لا يسوغ لاي شخص التداخل في مياه غيره او فتح منفذ سد من قبل سلطة ذات صلاحية او اخذه ماء من احد المنابع التي لم تكن مخصصة من قبل ضابط منطقة الري .

## المادة الحادية عشرة

ممنوعة الانشاءات داخل حدود العراف

- ١ - لا يسوغ لاي شخص احدث بناء او جدول او شاة او تركيب مضخة او كره او ناعور او غرس النبات ضمن منطقة اعمال الري بدون اجازة كتابية مصدقة من قبل ضابط منطقة الري .
- ٢ - فضلاً عما تبثه الفقرة الاولى المصرحة اعلاه من العقاب للمخالفات المقررة بموجبها لضابط منطقة الري او لمعاونيه المحض الحق بان يبلغ المخالف بانذار ان يسد الترع او يزيل البناء الغير المصدق عليه وفقاً لطاب الضابط الموصى اليه او معاونيه المختص في مدة مناسبة لا تتجاوز ١٥ يوماً ابتداءً من تبليغ الانذار الكتابي وفي حالة عدم امتثال المخالف الامر بالتبليغ بذلك الانذار يمكن لضابط منطقة الري المختص ان يأمر باجراء الاعمال على حساب المخالف وتستوفي تلك المصاريف من المخالف .

## المادة الثانية عشرة

استعمال المياه بدون رخصة او اسرافها

- ١ - اذا كانت المياه الجارية مستعملة بصورة مشروعة او بصورة تخرب الاراضي وتعذر بعد اجراء التحقيقات معرفة الشخص الذي سبب ذلك الاستعمال او الاسراف سواء كان متعمداً او سهواً فتلقى النبعة حينئذٍ على الشخص او الاشخاص الذين تسيل المياه في اراضيهم منفرداً او مشتركاً كما تقتضيه الحالة عن ذلك الاستعمال غير المشروع او الاسراف .
- ٢ - يعرض هذا الشخص او هؤلاء الاشخاص انفسهم منفرداً او مشتركاً نظراً لمقتضيات الاحوال اغرامة لا تزيد على العشرين ربية لكل مشاركة من الاراضي المغمورة بالمياه من اجل اسراف المياه او اساءة استعمالها .

## المادة الثالثة عشرة

كيفية جمع العمال لانجاز الاشغال المستعجلة

- ١ - اذا ظهر لدى ضابط منطقة الري انه ان لم تتخذ اجراءات وتعمل ترميمات مستعجلة يحتمل وقوع تلف في النفوس او اضرار بليغة على الاراضي او الاملاك ولم يكن باستطاعته والحالة هذه ان يحصل على العمال اللازمين للقيام بهذا



الترميم او العمل بصورة اعتيادية فيمكنه ان يطلب من المتصرف او القائم مقام المختصين اصدار الاوامر بجمع العمال واستخدامهم لاجل القيام بذلك الترميم او التطهير او العمل وعليه يلزم على كل شخص صحيح الجسم القاطن في المنطقة التي يحتمل وقوع الضرر فيها والمسطور اسمه في الجدول المبحوث عنه في الفقرة الثانية ادناه ان يكون تحت تصرف ضابط منطقة الري او الشخص المفوض من قبله لهذا الغرض ليسا د في تنفيذ ذلك الترميم او التطهير او العمل باشتغاله فيه كما يعينه ضابط منطقة الري او الشخص المفوض اليه من قبله هذا الغرض ويجب دفع اجور عملهم حسبما يحددها ضابط منطقة الري الموحي اليه باستشارة المتصرف والقائم مقام المختصين .

٢ - على المتصرف المختص ان ينظم جدولاً بموجب ما يصدره وزير المواصلات والاشغال من وقت الى آخر من التعليمات بهذا الشأن يتضمن اسماء الاشخاص الذين يحتاج اليهم ضابط منطقة الري المختص للقيام في الاعمال المصرح بها في هذه التعليمات وله ان يضيف الى ذلك الجدول او الى اي قسم منه من وقت الى وقت آخر .

#### المادة الرابعة عشرة

##### تجهيز العمال لقيامهم باعمال الجداول المسجلة

يقوم بأمر المحافظة والعناية باعمال الري وتطهير الجداول والاقنية الخ . . . من الدهلة من يعينهم المتصرف بجمع العمال بموجب جداول ينظمها لهذا الغرض وعلى هؤلاء الاشخاص عند طلب ضابط منطقة الري ان يحضروا العدد الذينهم للعمال مكلفون بتجهيزه بموجب الجداول المذكورة .

لان دفع اي اجرة هؤلاء العمال الا اذا كانت العادات المحلية تقضي على الحكومة بدفع اجور لذلك واذا دفعت الاحور للعمال فيجب تعيين مقدارها من قبل المتصرف بالاستشارة مع ضابط منطقة الري اذا قعد احد المسؤولين عن تجهيز العمال عندما يطلب منه ذلك بموجب احكام هذه المادة على مديرية الري ان تشجز العمل بنفسها ويكون ذلك الشخص مكلفاً بتعويض الحكومة عن اي مصروف تحمّلته بسبب قعوده عن تجهيز العمال بدون ان يحل ذلك بالتعقيبات الجزائية التي تقام عليه بمقتضى احكام هذا القانون .

#### المادة الخامسة عشرة

##### في الجرائم واضرار الجداول وغيرها

٣ - من يخرب او يغير اي عمل من اعمال الري تعمداً او بقصد الاضرار مع علمه ان ذلك سيحدث تلفاً في النفوس او الاملاك او متقصداً هذا التلف يعاقب بالاعدام ان نجح من ذلك تلف في النفوس وبالاشغال الشاقة المؤبدة او الموقنة الى مدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة فيما عدا ذلك .

#### المادة السادسة عشرة

كل من يتوهم بالاعمال الآتية بدون سبب قانوني يعد مجرمأ ضد هذا القانون ويعاقب عند ثبوت الجرم عليه بغرامة

لا تتجاوز ٥٠٠ روبية او بسجن لا يتجاوز شهرين او بكليتا العقوبتين ولكن بدون ان يخل ذلك بدعوى التي تقام عليه بمقتضى احكام قانون العقوبات .

- ١ - الاضرار او التغيير او الاختلال باعمال الري .
- ٢ - التدخل بالانجيين المياه او في الجداول والترع .
- ٣ - افساد مياه اي جدول لجعلها غير صالحة للمشاركة لاجلها اتيادياً .
- ٤ - تخريب او احماه او تحويل علامات الاراضي او الارتفاع او مستوى المياه الموضوعة من قبل احد موظفي الحكومة .
- ٥ - تخريب او اضرار او تحويل الاحزمة قسماً و كاملاً الموضوعة للاشراف او لوزن او لذرعة جريان المياه في الجداول .
- ٦ - رمي المواشي في الجدول او السداد المحدثه ضد الفيضان او بطها في الجدول او السداد او انتشار الجذور والاحطاب منها او قلع النبات المفروس فيها او رفع او قطع الهرز الموجودة عليها .
- ٧ - الرفض او التهاون في تجهيز العمال المطلوبين كما فرض بموجب المادتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة من هذا القانون .
- ٨ - التهاون في اخذ الاحتياطات اللازمة لمنع اسراف المياه عندما يكون الشخص مسؤولاً عنها او التدخل في توزيع المياه المؤذن به او اساءة استعمال تلك المياه او منع او التعرض لاي شخص المخول له استعمال المياه قانوناً .
- ٩ - انشاء سد او حاجز لتحويل او قطع مجري مياه النهر او الجدول الموجب ود على ضفتها سداد الفيضان او الرفض او التهاون برفع وتلك السداد والحاجز عندما انذر برفعها قانوناً .
- ١٠ - معارضة اي احد من موظفي الحكومة في انجاز وظائفهم بمقتضى هذا القانون .
- ١١ - مخالفة اي حكم من هذا القانون او اي نظام يسن بمقتضى احكام المادة العشرين من هذا القانون بصورة عامة .

#### المادة السابعة عشرة

كل من يتهاون بانجاز الاوامر الصادرة في مدة معينة فيما عدا الاحوال المدرجة في المادة السابقة يعد مجرمًا ويعاقب عند ثبوت الجرم عليه بغرامة لا تتجاوز ٣٠ روبية

#### المادة الثامنة عشرة

في المخالطات التي تجري بناءً على المخالفات الواردة في المادتين الثانية عشرة والسادسة عشرة من هذا القانون امام حاكم محكمة يقبل البيان المضي من قبل معاون ضابط الري او ما فوقه في مديرية الري لاثبات الدعوى بدون لزوم حضور الموظف اللوماليه الا اذا اتبعت المحكمة حضوره ضرورياً من الوجهة الحثائية .  
لا تسري احكام هذه المادة الى المخالطات الجزائية التي تجري بناءً على الجرائم الواردة في المادة الخامسة عشرة من هذا القانون .

#### المادة التاسعة عشرة

مستوفى التدرأهم المستحقة لادارة الري الى حساب المساريف التي تحملها لاجل الترميمات بالطريقة المصرحة اذناه .



تنظم ورقة تفاصيل المصرف ومجموع المبالغ المستحقة ويوقع عليها من قبل مدير الري وتقدم الى دائرة الاجراء في المنطقة المختصة مع طلب لتحصيل الدراهم . وتقوم دائرة الاجراء بتحصيل المبالغ بموجب ما يصرح به قانون الاجراء من النظمات بشرط ان لا تقل مدة الانذار للدفع المدرجة في المادة ٣٨ من ذلك القانون عن ثمانية ايام .

اذا اعترض شخص على المبلغ المدرج في ذلك الطلب فعليه ان يستدعي الى المحكمة في خلال الثمانية الايام المذكورة طالباً تعديل او اسقاط الطلب وعلى ذلك تقدر المحكمة المبالغ الصحيح الموجب دفعه .

عند تقديم ذلك الاستدعاء توقف المعاملات الاجرائية بشرط ان يدفع المستدعي الى المحكمة نصف تأمينات جميع المبالغ المطلوب او ما يعادله من الكفالات والضمانات .

#### المادة العشرون

تصدر نظمات بارادة ملكية باضافة او ابطال او تعديل جدول الخلفات المدرج في المادة السادسة عشرة من هذا القانون .

لوزير المواصلات والاشغال ان يصدر التعليمات لحسن تنفيذ هذا القانون .

#### المادة الحادية والعشرون

ان التضمنات والعقوبات الواردة في هذا القانون لا تمنع الاشخاص المتضررين من اقامة الدعاوي في المحاكم المختصة لاجل تضمين ما يلحق بهم من الخسارة .

#### المادة الثانية والعشرون

على وزير الاشغال والمواصلات تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره .

#### المادة الثالثة والعشرون

على وزير الداخلية والعدل والمواصلات تنفيذ مواد هذا القانون .

#### المادة الرابعة والعشرون

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من ايلول سنة ١٩٢٣ واليوم الرابع عشر من صفر سنة ١٣٤٢ .

### فيصل

رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية

عبد المحسن

وزير العدل

ناجي السويدي

وزير الاشغال والمواصلات

الحاشمي

# ٥٢٦١ مفسر الكسالى في النجاة لربيعته وانه

في كتابه

تأليفه في النجاة من النار في كتابه في النجاة من النار في كتابه في النجاة من النار

٥٢٦١ مفسر الكسالى في النجاة لربيعته وانه

٥٢٦١ مفسر الكسالى في النجاة لربيعته وانه

(٥٢٦١) مفسر الكسالى في النجاة لربيعته وانه

٥٢٦١ مفسر الكسالى في النجاة لربيعته وانه

٥٢٦١ مفسر الكسالى في النجاة لربيعته وانه

٥٢٦١ مفسر الكسالى في النجاة لربيعته وانه

٥٢٦١ مفسر الكسالى في النجاة لربيعته وانه

٥٢٦١ مفسر الكسالى في النجاة لربيعته وانه

٥٢٦١ مفسر الكسالى في النجاة لربيعته وانه

الحية

٥٢٦١ مفسر الكسالى في النجاة لربيعته وانه

٥٢٦١ مفسر الكسالى في النجاة لربيعته وانه

٥٢٦١ مفسر الكسالى في النجاة لربيعته وانه

٥٢٦١ مفسر الكسالى في النجاة لربيعته وانه

٥٢٦١ مفسر الكسالى في النجاة لربيعته وانه

٥٢٦١ مفسر الكسالى في النجاة لربيعته وانه



## صدرت الارادة الملكية

بناء على ما عرضه علينا وزير الاشغال والمواصلات ووافق عليه مجلس الوزراء باجراء التعديلات الآتية في قانون مراقبة الري والسداد بالعراق .

### المادة الاولى

تستبدل كلمتا (الجدول المسجلة ) في عنوان المادة الرابعة عشرة بكلمة ( الري )

### المادة الثانية

تضاف كلمتا ( و بتحكيم السداد ) بعد كلمة ( الدهله ) في اول جملة من المادة الرابعة عشرة .

### المادة الثالثة

وعلى وزير الداخلية والعدل والمواصلات والاشغال تنفيذ هذه الارادة .  
كتب ببغداد في اليوم الثامن من كانون الثاني سنة ١٩٢٤ واليوم التاسع والعشرين من جمادي الاولى سنة ١٣٤٢ .

## فيصل

|              |               |            |                         |
|--------------|---------------|------------|-------------------------|
| رئيس الوزراء | وزير الداخلية | وزير العدل | وزير الاشغال والمواصلات |
| جعفر العسكري | علي جودت      | احمد       | صبيح                    |

Handwritten text at the top of the page, possibly a title or header.

Handwritten text in the middle of the page.

Handwritten text in the middle of the page.

Handwritten text in the middle of the page.

Handwritten text in the middle of the page.

Handwritten text in the middle of the page.

Handwritten text in the middle of the page.

Handwritten text in the middle of the page.

Handwritten text on the right side of the page.

Handwritten text at the bottom of the page.



# قانون تعديل قانون الري والسداد

لسنة ١٩٢٥ .

نحن ملك العراق

بناء على ما عرضه علينا وزير الاشغال والمواصلات وقرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٦ كانون اثنى ١٩٢٥  
امراً بما هوآت :

## المادة الاولى

يسمى هذا القانون ( قانون تعديل قانون الري والسداد لسنة ١٩٢٥ ) .

## المادة الثانية

تضاف الكلمات الآتية الى الفقرة الاولى من المادة الثانية من قانون الري والسداد سنة ١٩٢٣ :  
( او اي مأمور آخر يمنحه وزير المواصلات والاشغال السلطة المخولة لمهندس الري الاجرائي بمقتضى هذا القانون ) .

## المادة الثالثة

تضاف الفقرة الآتية الى المادة الحادية عشرة في القانون المذكور :

٣ - تكون السداد والمسنيات وفتحات الجداول وصدورها وانهر الفيضان وفتحات الكروود وفتحات المضخات تابعة جميعها الى كشف مهندس الري الاجرائي او اي مأمور آخر يمنحه وزير الاشغال والمواصلات سلطة هذا المهندس وهو يستطيع ان يأمر المكلف او المكلفين بتزيمها وانشائها مجدداً الى نفقهم وبحسب ان تعين في الامر مدة مناسبة لانعام ذلك فاذا لم يمثل المكلف او المكلفون امر مهندس الري الاجرائي او من يقوم مقامه من المأمورين الذين ينح لهم سلطة من قبل وزير الاشغال والمواصلات في خلال المدة المعينة فيجوز آئذ لدائرة الري ان تقوم بالترميم او الانشاء وتستوفي المصاريف من المكلف بها .

## المادة الرابعة

تستبدل المادة الرابعة عشرة بالمادة التالية

( يقوم بأمر المحافظة والعناية بأعمال الري وبتطهير الجداول من الدخلة ( الطمي ) ) وبتحسين السداد وتزيمها وتعميرها من يستفيد من وجودها سالحة ويتضرر من عدمها او من فسادها ويعين متصرف اللوا هو لاء المكلفين بموجب جداول ينظمها لهذا الغرض ويذكر فيها عدد العمال المطلوبين منهم وعلى هؤلاء المكلفين احضار عمالهم المطلوبة منهم بموجب الجداول المذكورة حالما يطلب منهم ذلك مهندس الري الاجرائي او اي مأمور آخر حاز على سلطة من وزير الاشغال والمواصلات .

لاتدفع اي اجرة لهؤلاء العمال الا اذا كانت العادات المحلية تقضي على الحكومة بدفع اجور لذلك واذا دفعت الاجور للعمال فيجب تعيين مقدارها من قبل المتصرف بالاستشارة مع مهندس الري الاجرائي .  
واذا لمجهز احد المكلفين العمال عندما يطلب منه ذلك بموجب احكام هذه المادة فلمديرية الري ان تقوم بانجاز العمل بنفسها ويكون ذلك الشخص عندئذ مكلفاً بتعويض الحكومة عن اي مصرف تحملته بسبب انجازها العمل المفروض عليها في تجهيز العمال وذلك بدون ان يخل بالتعقيبات الجزائية التي قد تتخذ عليها بمقتضى احكام هذا القانون .

#### المادة الخامسة

على وزير الداخلية والعدلية والاشغال والمواصلات تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره .

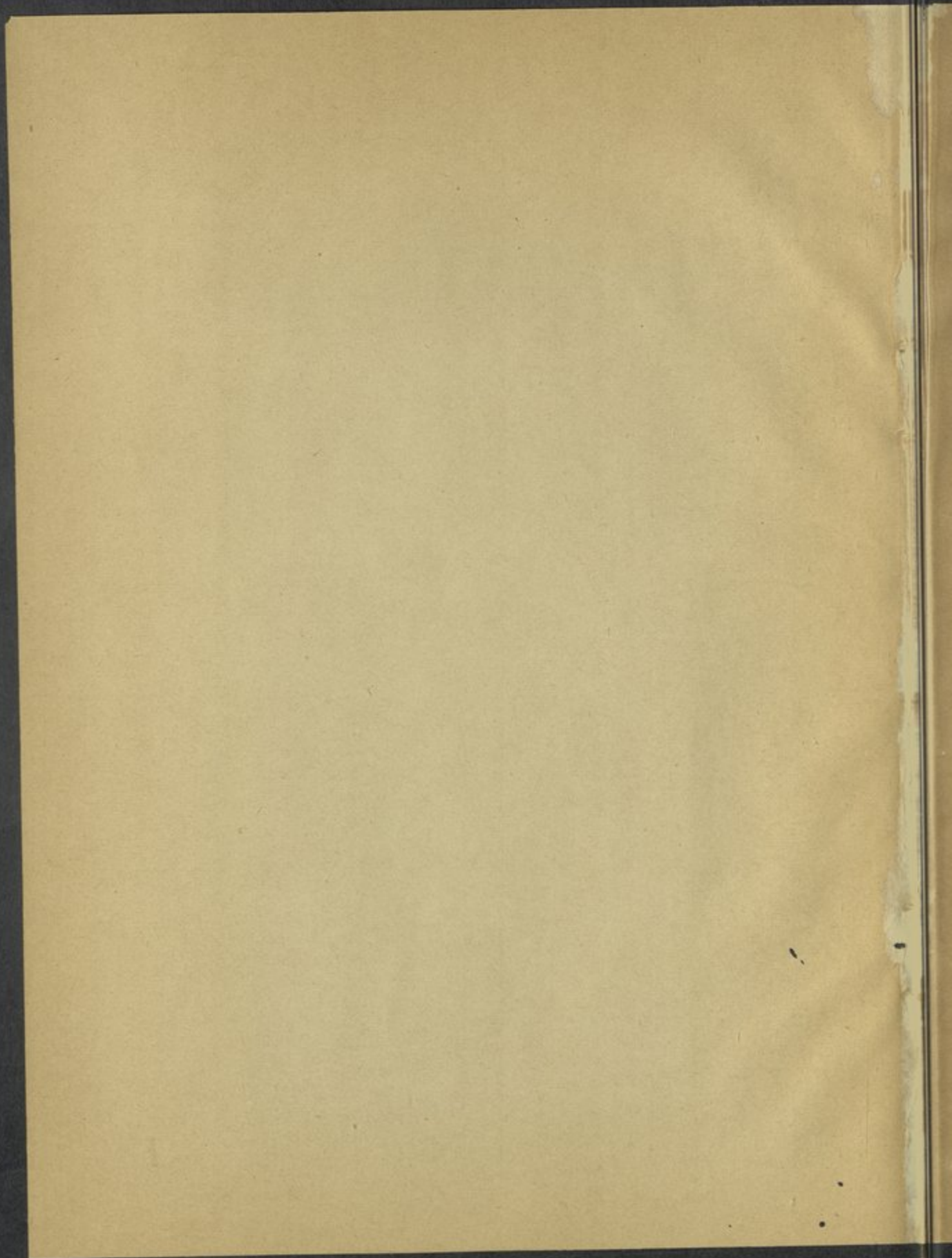
#### المادة السادسة

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
كتب ببغداد في اليوم السابع من كانون الثاني سنة ١٩٢٥ واليوم الثالث عشر من جمادي الاخرى سنة ١٣٤٣ .

### فيصل

|                         |              |               |              |
|-------------------------|--------------|---------------|--------------|
| وزير الاشغال والمواصلات | وزير العدلية | وزير الداخلية | رئيس الوزراء |
| مزاحم الامين الباجه جي  | رشيد عالي    | عبد المحسن    | ي . الهاشمي  |









347.09567:I65mA:c.1

[العراق. قوانين، أنظمة، الخ.] مجموع  
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01019861

347.09567:I65mA

العراق

مجموعة تحتوى على القوانين الاتية

| DATE | Borrower's<br>Number | DATE | Borrower's<br>Number |
|------|----------------------|------|----------------------|
|      |                      |      |                      |
|      |                      |      |                      |
|      |                      |      |                      |

347.09567  
I65 mA

347.09567

I65mA